



جامعة عمار ثليجي الاغواط
كلية: الحقوق والعلوم السياسية
قسم: الحقوق



العنوان:

التدابير الرامية للوقاية من عصابات الأحياء
ومكافحتها في الجزائر في ضوء الأمر رقم 20-03

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: قانون جنائي وعلوم جنائية

إشراف الدكتور:

- لعجال مداني

إعداد الطالب:

- قادري عمار

- كوز عبد الباسط

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة	الاسم واللقب	الصفة
أستاذ محاضر	عبدالحليم بوقرين	رئيسا
دكتور	عبدالوهاب ملياني	مناقشا
دكتور	لعجال مداني	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2021-2022

كلمة شكر وحمد

قال الله تعالى: {وَلَيْنَ شُكْرَتُمْ لَأُزِيدَنَّكُمْ}

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب

ووقفنا إلى إنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز

هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات.

نتقدم بجزيل الشكر والاحترام والتقدير للدكتور "عجال المداني"،

لقبوله الإشراف على المذكرة،

ولتقديمه كل العون والارشاد والنصح حتى رأت هذه المذكرة النور، رغم كثرة

مشاغله وأعماله، فجزاه الله عنا كل الجزاء، وجعل هذا في ميزان حسناته.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء اللجنة الموقرة

بتفضلهم القبول بالاشتراك في مناقشة هذا العمل.

فجزاهم الله خيرا.



الى والدي الكريمين توفيرا وتقديرا واعترافا بجميلهما علي:

إلى أُمي ينبوع العطف والحنان...

إلى من علمتني دروس الحياة وأن أحافظ على شرفي ومبادئ حتى الممات

ومازالت دعواتها الصالحة تحوطني بها...

إلى صديقتي الوحيدة قبل ان تكون أُمي،

أهدي لكي ثمرة تعبك، وانتظارك لي طيلة هذه السنوات ...

إلى والدي الذي كان سندا لي وعلمي الكفاح والنضال...

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار...

إلى من احمل اسمه بكل افتخار...

إلى سندي في هذه الحياة،

والى من لم احتج بسببهم أحد،

إخوتي الكرام.

قادر عمار



أهدي ثمرة جهدي التي طالما تمنيت إهدائها

إلى الذي عمل وكد وجد فقاس ثم غلب حتى وصلت إلى هدي هذا

إلى المصباح الذي لا يبخل إمدادي بالنور،

إلى الذي علمني بسلوكه خصالاً أعتز بها في حياتي والذي العزيز...

إلى التي حملتني وهنا على وهن،

وقاست وتأملت لألعي

إلى من رعتني بعطفها وحنانها وسمعت طرب الليل من أجلي

إلى أول كلمة نطقت بها شففتني أمي الحبيبة....

كوز عبد الباسط

مقدمة

يعد المجتمع هو عبارة عن مجموعة من الأسر تجمعهم روابط مختلفة ومتنوعة تهدف في مجملها وتكتلها إلى تحقيق التناسق والتضامن فيما بينها، من خلال بناء مجموعة من العلاقات الاجتماعية الوطيدة التي تحكها مبادئ سامية وأخلاق قيمة بغية التعايش السلمي فيما بينهم ولكن هذه العلاقات تتأثر بظواهر اجتماعية في بعض الأحيان تكون سلبية أو غير مشروعة.

من بين هذه الظواهر، ظاهرة برزت بظهور الإنسان أصبحت تنمو وتتطور بنموه وتطوره، فهي في خط مواز لنمو البشرية. وهي ظاهرة الجريمة التي تعد بمثابة الحلقة السوداء التي تشوه قوام هذا المجتمع من طرف أشخاص يمكن التعبير عنهم بأنهم فئة المنحرفين سلوكيا، التي تقوم بتخريب الخلايا المكونة للمجتمع.

تعد الأسر الخلية الجوهرية لقيام كيان أي مجتمع فيصالح بصالحها ويتدمر بدمارها، فلا يمكن قيام جسد بخلايا ميتة أو هشة وكذلك حال المجتمع.

إن توفر الأمن في المجتمع يعد سببا من أسباب تطور الدول وارتقائها ويجعلها قبلة لكل الشعوب للاستثمار أو السياحة أو العمل أو حتى الاستقرار فيها؛ ونقيضها الخوف والجوع اللذان يجعلان الشعوب تفر من اوطانها وتهجرها، وهذا ما تجلى في قوله تعالى: ﴿وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون﴾.¹

الجريمة خطر يهدد أمن المجتمع لأنها تضر كيانه وتعرقل تقدمه، لذا كانت العقوبة كنظام اجتماعي تتركز فيه أهم جهود المجتمع لمكافحة الإجرام، ودفع الخطر عنه فهي سلوك إرادي يحدده القانون ويقرر لفاعلها جزاء جنائيا، حيث يتناول القانون الجنائي الجريمة والعقوبة في نواح متعددة، فهو يضع القواعد العامة التي تحكها وتسري هذه القواعد على كل الجرائم بارتكاب الجريمة وتستهدف تحديد المسئول عنها وجمع الأدلة ضده والقضاء عليه بالعقوبة المقررة للجريمة ثم تنفيذها فيه، فإن عدنا إلى الآثار التي

¹ سورة النحل الآية 112

تتركها الجريمة في نفس الضحية واسرته وعلى كل المجتمع فلا نستطيع عدّها ولا تقديرها لكثرتها وقسوتها، فما بالنّا أن تعددت هذه الجرائم وتطورت واخذت أساليب جديدة وعصرية.

إنّ الانفتاح والتطور التكنولوجي اللذان عاشهما العالم في الحقبة الأخيرة، جعل للظاهرة الاجرامية عدة أوجه وأنواع مختلفة. فمع منتصف القرن (19) ظهر وجه جديد لظاهرة الاجرامية وبالتحديد في جزيرة صقلية الإيطالية حيث نشأت منظمة سرية لمكافحة الغزاة الفرنسيين.

فجاءت كلمة (MAFIA) وهناك أيضا من أرجع أصل ظهور هذه الكلمة إلى صراخ امرأة كانت تبحث عن ابنتها التي اختطفها فرنسي يوم زفافها مستعملة عبارة (MAFIA) أي ابنتي، فكانت هذه المرحلة أول ظهور لما يعرف بالجريمة المنظمة والعصابات الإجرامية في العالم.

بالرجوع إلى الجزائر فلقد عرفت هذه الأخيرة، حقبة ما يعرف بالعيشية السوداء من (1990 إلى 2000) والتي كانت سببا فعدة إشكالات لا زلنا نعاني منها إلى اليوم، حيث أن اهتمام السلطة آنذاك بالمشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية شغلها عن الاهتمام بالجانب الاجتماعي للأفراد، ونقصد هنا بالضبط البرامج التعليمية والتربوية التي لم تكن تواكب تلك الحقبة من الزمن لعدم تحينها منذ الاستقلال، وكذا انعدام سياسة المرافقة الاجتماعية للأفراد، بالإضافة إلى عدة أسباب أخرى لا تزال قائمة وموجودة إلى يومنا هذا جعلت عقول الشباب ارض حلبة للأفكار الاجرامية.

هذا وبالإضافة إلى عمليات الترحيل الواسعة التي عرفتتها الجزائر بعد (سنة 2000) إلى اليوم والتي طالت الأحياء القصديرية والبيوت الهشة، ولم تكن مدروسة من الناحية الاجتماعية ولا حتى الأمنية، بحيث كان يتم الترحيل بطريقة عشوائية وإلى مجمعات سكنية لا تحتوي على مراكز أمنية بداخلها، مما جعل كل عوامل نشأة عصابات الأحياء متوفرة.

ومع مطلع سنة (2010) شهدت الجزائر ارتفاعا كبيرا في منحنى الظاهرة الإجرامية بسبب ظهور عصابات إجرامية في كل الأحياء تقريبا على مختلف ربوع الوطن، وباشرت سلسلة من الأعمال الإجرامية العنيفة، كالسرقة والسطو المسلح والاعتصاب وبيع وترويج المخدرات الخ. ما جعل الدولة عاجزة عن مجابهة هذا النوع من الجرائم الذي يعد جديدا ودخيلاً على المجتمع الجزائري، خاصة بوجود فراغ قانوني في التشريع الجزائري لمجابهة هذا النوع من الاجرام. وهذا ما دفع المشرع الجزائري إلى اصدار الامر (20/03) بعنوان جرائم عصابات الاحياء ومكافحتها . وهذا هو موضوع الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع الى أسباب واقعية وأسباب قانونية.

• **الأسباب الواقعية:** من أهم الأسباب الواقعية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع الدراسة، أن هاته الجريمة تعتبر من الجرائم الأكثر خطورة على المجتمع، لأنها تستهدف امن وسلامة المواطنين وممتلكاتهم، وكذلك لأنها هدمت الطاقات البشرية الفكرية المتطورة والذكية بمختلف قدراتها العقلية التي من الممكن أن تستغل في إنجاز مشاريع تنموية ضخمة لفائدة المجتمع بصفة خاصة وفائدة الإنسانية بصفة عامة.

هناك أيضا سبب رئيسي وهام وهوانه بحث جديد، ما يعني ندرة الأبحاث التي تناولت دراسته. وهذا ما كان دافعا لنا لإثراء المكتبة بدراسات من النوع الذي يتناول كل ما هو جديد.

• **الأسباب القانونية:** تعتبر جرائم عصابات الاحياء من الجرائم القانونية المثيرة للجدل في وسط الفقهاء والقانونيين خاصة بعد صدور الأمر الرئاسي (20/03) الذي وضع وسائل الوقاية منها ومكافحتها من جهة.

ومن جهة ثانية انها من الجرائم المترامية الأطراف وتشمل كثيرا من التعقيد والتنوع من حيث أساليب ارتكابها مما يصعب التحري فيها ومكافحتها، جاء هذا الامر الذي يوضح بعض عناصرها التي كانت غير واضحة.

أهمية الدراسة:

الدراسة موضوع جريمة عصابات الأحياء أهمية علمية ونظرية. الأهمية النظرية تكمن في الإشكاليات الكثيرة التي يطرحها هذا الموضوع وذلك من خلال تحديد الجرائم والوسائل التي كانت موجودة من قبل في القانون العقوبات وكذا تلك التي استحدثها المشرع الجزائري في الأمر الرئاسي (03/20).

بينما تتمثل الأهمية العلمية في حالة التحديد الصحيح لمعالم هاته الجريمة التي يؤدي بالضرورة إلى النتيجة، وهي التطبيق السريع والحسن للقانون.

الهدف من الدراسة:

- هو الاستفادة الشخصية بالدرجة الأولى.

- تتمثل في محاولة شرح ما جاء في الامر 20/03 المؤرخ في 11 محرم 1442 الموافق ل 30 اوت 2020 والمتعلق بالوقاية من جرائم عصابات الأحياء، كمحاولة من التبسيط المفاهيم وشرحها والتعليق على المواد التي وردت به وكذا مقارنتها مع التشريعات الأخرى.

- رغبتنا في البحث في هذا الموضوع رغم ندرة الأبحاث التي تناولته.

بناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

«ما مدى كفاية الآليات القانونية التي اعتمدها المشرع الجزائري في الامر

(20/03) للتصدي لظاهرة جرائم عصابات الأحياء والوقاية منها».

تنفرع هذه الإشكالية الى عدة اشكاليات فرعية:

- ما هي هذه الجرائم المتعلقة بعصابات الاحياء؟

- ما هي الآليات القانونية التي وضعها المشرع الجزائري لمكافحة هذه الظاهرة؟

- هل الآليات القانونية الموضوعية من طرف المشرع الجزائري كفيلة لتصدي جرائم

عصابات الأحياء؟

صعوبات هاته الدراسة:

- ندرة المراجع التي تطرق لدراسة موضوع جرائم عصابات الأحياء.

- قلة الاجتهادات القضائية المتعلقة بهذه الجريمة وصعوبة الحصول عليها.

منهج الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية السابقة اتبعنا المناهج التالية:

*المنهج التحليلي الوصفي: القائم على التحليل هذه الظاهرة ومعرفة أسباب ودواعي

انتشارها وكذلك كيفية محاربتها من خلال الآليات التي وضعها المشرع الجزائري للقضاء

عليها او على الأقل التخفيف من حدتها.

خطة الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية سألفة الذكر، فانه تم تقسيم هذه الدراسة إلى: الفصل

الأول: تناولنا فيه لآليات الحماية والوقاية من جرائم عصابات الأحياء وتم تقسيمه الى

مبحثين: المبحث الأول دور اللجان الوقائية والآليات القانونية لحماية ضحايا جرائم

عصابات الأحياء.

بينما خصصنا الفصل الثاني للإطار المفاهيمي لجرائم عصابات الأحياء ثم تم

تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول: مفهوم عصابات الأحياء والمبحث الثاني الجرائم

المتعلقة بجرائم عصابات الأحياء.

الفصل الأول

آليات الحماية والوقاية

من جرائم عصابات الأحياء

تمهيد:

لمكافحة انتشار النشاط الإجرامي لعصابات الأحياء انتهجت الجزائر إستراتيجية جديدة مبنية على سياسة الردع لحماية المواطنين وممتلكاتهم من هذه الجرائم، حيث استتنت مرتكبي هذه الجرائم من إجراءات العفو التي يتم اتخاذها في المناسبات الرسمية، وهذا نظرا لانتشارها والانخراط الشباب فيها لتحقيق غاياتهم واحتياجاتهم فهناك من له دوافع مادية أو مالية، وهناك من ينظم إليها بدافع الانتقام أو الحماية.

فقد وضع المشرع استراتيجية للوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها تعتمد أساسا على الأليات وقائية بالتعاون والتنسيق بين جميع مكونات المجتمع والآليات قضائية ردعية نرى أنها كفيلة بالحد من نشاط العصابات الأحياء، وفي سبيل الحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها انتهج المشرع الجزائري سياسة جنائية لتشديد الإجراءات العقابية لردع أفراد عصابات الأحياء.

لقد أوجد المشرع بعض الطرق المختلفة لمكافحة هذه الظاهرة، وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل، حيث قسمنا هذا الفصل الى مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه دور اللجان الوقائية والاليات القانونية لحماية ضحايا جرائم عصابات الأحياء، أما الفصل الثاني فقد خصصناه للقواعد الإجرائية والاحكام الجزائية والتدابير الوقائية.

المبحث الأول: دور اللجان الوقائية والتدابير القانونية لحماية ضحايا جرائم عصابات الأحياء

من بين آليات الوقائية من عصابات الأحياء جاء في الأمر (20/03) تشكيل اللجان الوطنية والولائية، يتم استحداثها على مستوى الولايات كلما اقتضت الضرورة بموجب قرار من والي الولاية المتخصص إقليمياً، وتتشكل اللجنة الولائية من الوالي أو ممثله من وزارات التربية والتكوين المهني ومديرية العمران، ويمكن أن تستعين اللجنة الولائية بأي شخص يمكنه بحكم كفاءته ان يساعدها في أشغاله.

أما بخصوص اللجنة الوطنية نظامها الداخلي وتصادق عليه، وتعد اللجنة الوطنية تقارير دورية تتضمن خصيلة نشاطاتها في مجال الوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها ويتم عرضها على رئيس الجمهورية.¹

وعليه سنتناول دور اللجان الوقائية في جرائم عصابات الأحياء (مطلب أول)، والآليات القانونية لحماية ضحايا عصابات الأحياء (مطلب ثاني).

المطلب الأول: دور اللجان الوقائية في جرائم عصابات الأحياء

التحقيق الاستراتيجية الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء، استنبط الامر (20/03) في المادة السابعة، إقامة لأول مرة لجنة وطنية ولجان ولائية للوقاية من عصابات الاحياء تقوم بالمهام المحددة في هذا الأمر.²

سنتناول في هذا المطلب دور اللجان الوقائية في عصابات الأحياء، وذلك بتخصيص فرعين الفرع الأول "اللجنة الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء"، وفي الفرع الثاني "اللجنة الولائية للوقاية من عصابات الأحياء".

¹ أسماء بهلولي، لجان مكافحة عصابات الاحياء وصلاحياتها، مقال منشور على موقع echoroukoline.com

بتاريخ 09/04/2021 على الساعة 14:00.

² رياض بركات، مسيكة صالح، مرجع سابق، ص 42.

الفرع الأول: اللجنة الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء

أشارت المادة (08) من الأمر (20/03)، لإنشاء لجنة على مستوى وزارة الداخلية وتوضع لدى وزير الداخلية وتتشكل من ممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات العمومية المعنية ومصالح الأمن والمجتمع المدني ومختصون في علم الإجرام وكذلك علم النفس، وحددت مهامها في النقاط التالية:

- اعداد مشروع استراتيجية الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء وعرضه على الحكومة، ومتابعة تنفيذها من طرف السلطات العمومية المختصة والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛

- جمع ومركزة المعطيات المتعلقة بالوقاية من عصابات الأحياء؛

- تحديد مقاييس وطرق الوقاية من عصابات الأحياء، وتطوير الخبرة الوطنية في هذا الميدان؛

- اقتراح كل تدابير التي من شأنها ضمان الفعالية في الوقاية من عصابات الأحياء؛

- تقديم الآراء وتوصيات حول أي مسألة تتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء؛

- ضمان تبادل المعلومات وتنسيق العمل بين جميع المتدخلين في مجال الوقاية من عصابات الأحياء؛

- اقتراح وتقييم أدوات القانونية إدارية في مجال الوقاية من عصابات الأحياء، واقتراح أي تدابير واجراء لتحسين فعاليتها؛ متابعة وتقييم نشاطات اللجان الولائية للوقاية من عصابات الأحياء وتنسيق نشاطاتها.¹

كما أشارت المادة (09) من نفس الأمر تشكيلة هذه اللجنة التي تتكون من ممثلين من الوزارات والإدارات والمؤسسات العمومية المعنية ومصالح الأمن والمجتمع المدني

¹ المادة 8، من الأمر رقم 20-03، مرجع سابق.

ومختصون في علوم الإجرام والاجتماع والنفس، في حين تركت تشكيلتها وكيفيات سير أعمالها إلى تنظيم يصدر لاحقاً.¹

أما بخصوص المادة العاشرة من الأمر (20/03)، فقد أصرت هذه اللجنة برفع تقرير سنوي إلى رئيس الجمهورية يتضمن على الخصوص، تقدير تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء، واقتراحاتها وتوصياتها لتعزيز وترقية الآليات الوطنية المعمول بها في هذا المجال.²

الفرع الثاني: اللجنة الولائية للوقاية من عصابات الأحياء

تنص المادة (11) من الأمر (20/03) بإنشاء لجنة وطنية للوقاية من العصابات الأحياء، تتكون من ممثلي الإدارات والمؤسسات العمومية ومصالح الأمن والمجتمع المدني والمنتخبين المحليين وإضافة إلى المختصين في علم الإجرام وعلم النفس والاجتماع، وتركت تحديد الولايات المعنية بإنشاء هذه اللجان إلى التنظيم،³ كما حدد نشاط اللجنة الولائية المتمثلة في:

- تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء على المستوى المحلي؛
- الرصد المبكر للنشاطات عصابات الأحياء وإخطار السلطات المعنية؛
- دراسة وتحليل نشاط عصابات الأحياء على مستوى الولاية والعوامل والظروف المحيطة بها بهدف اعتماد سياسة ملية للوقاية من عصابات الأحياء؛
- وضع برامج التحسيسية وتنشيط عمليات التوعية بمخاطر عصابات الأحياء واثارها على المجتمع، واقتراح تنظيم أي نشاط ثقافي أو إعلامي أو تحسيسية على السلطات المحلية بهدف توعية الجمهور بمخاطر عصابات الأحياء والوقاية منها، وإشراك المجتمع المدني؛

¹ المادة 9، من الأمر رقم 20-03، مرجع سابق.

² المادة 10، المرجع نفسه.

³ أمال زواوي، مرجع سابق، ص 1452.

- طلب إجراء دراسات إلى المصالح المعنية على المستوى المحلي حول ظاهرة أو موضوع مرتبط بعصابات الأحياء، وتمكينها من كل المعطيات والإحصائيات المتعلقة بذلك؛
- إعطاء الأولوية للبرامج المعدة للوقاية من عصابات الأحياء لمعالجة الظواهر الأكثر تأثيرا في وسط الشباب؛
- تنفيذ توجيهات اللجنة الوطنية المتعلقة بنشاطها وتلك المتعلقة بتوجيه الاهتمام إلى شكل من الأشكال جرائم عصابات الأحياء؛
- تبليغ الجهات القضائية المختصة عن الأفعال التي تصل إلى عملها والتي يحتمل أن تشكل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر؛
- تقديم اقتراحات إلى السلطات المحلية أو اللجنة الوطنية قصد انجاز مرافق عمومية أو اتخاذ كل التدابير للوقاية من عصابات الأحياء؛
- انجاز تقارير دورية وتقرير سنوي ترسل إلى اللجنة الوطنية لتقييم وضعية عصابات الأحياء في الولاية وما تم إنجازه للوقاية منه؛¹

المطلب الثاني: التدابير القانونية لحماية ضحايا جرائم عصابات الأحياء

ورد في الأمر (20/03) العديد من التدابير والآليات الوقائية من أجل الحد من خطورة وتنامي عصابات الأحياء، من خلال وضع برامج للوقاية في وسائل الإعلام وإشراك فعال للمجتمع المدني ليعلب الدور الحقيقي المنوط به من أجل وقاية فعالة لهذا النوع الاجرامي الجديد الدخيل على المجتمع الجزائري.

وسنتطرق في هذا المطلب إلى الآليات القانونية لحماية ضحايا جرائم عصابات الأحياء إلى ثلاثة فروع، دور الدولة في إعداد استراتيجية للوقاية من عصابات الأحياء (فرع أول)، دور الإعلام للوقاية من عصابات الأحياء (فرع ثاني)، دور المجتمع المدني للوقاية من عصابات الأحياء (فرع ثالث).

¹ المادة 11، من أمر رقم 03-20 مرجع سابق.

الفرع الأول: دور الدولة في اعداد استراتيجيه للوقاية من الضحايا

نصت المادة الرابعة من الأمر (20/03) على ضرورة أن تتخذ الدولة والإدارات العمومية والجماعات المحلية الإجراءات اللازمة للوقاية من عصابات الأحياء، حيث تقوم بما يلي:

- اعتماد الدولة على آليات اليقظة والإنذار والكشف المبكر عن عصابات الأحياء؛
- الاعلام والتحسيس بمخاطر الانتماء لعصابات الأحياء؛
- آثار استعمال وسائل تكنولوجيايات الإعلام والاتصال في الإشادة بها ونشر أفكارها؛
- ترقية التعاون المؤسساتي؛ توفير تغطية أمنية متوازنة للأحياء السكنية؛
- اعداد سياسة عامة في انجاز البرامج السكنية تراعى فيها متطلبات الوقاية من الجريمة ومحاربتها .¹

الفرع الثاني: دور الاعلام للوقاية من عصابات الاحياء

أوضحت المادة السادسة من الامر (20/03) على أن البرامج ووسائل الإعلام والاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي، والدور المنوط بها في مجال الوقاية من هذه العصابات، وأن على الإعلام الخاص والعمومي بتضمين برامج مفيدة وهادفة للوقاية من خطورة هذه العصابات، ولعب دور إيجابي في الوقاية من هذه الظاهرة.

ولمحاربة هذه الأخيرة يلزم على وسائل الاعلام في تفعيل اليات الوقاية، وتتمثل فيما

يلي:

- الزيادة في عمليات الإعلام والتحسيس بمخاطر الانتماء والمشاركة في العصابة؛
- آثار إستعمال وسائل التكنولوجيايات الإعلام والاتصال في الإشادة بها ونشر افكارها؛
- العمل على التثقيف من حصص التوعية والكشف عن الخلايا السرية لعصابات الأحياء وخطورتها على الأمن والنظام العموميين؛

¹ المادة 4، من الأمر رقم 20-03، مرجع سابق.

- إعادة النظر في برامجها خاصة إلى الشباب بالابتعاد ونبذ كل مظاهر العنف في المجتمع.¹

الفرع الثالث: دور المجتمع المدني للوقاية من عصابات الأحياء.

إن مشاركة المجتمع المدني في الوقاية ومكافحة الفساد بشتى أنواعه، نجد أساسه القانوني في المادة 15 من الامر 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والتي جاءت تحت عنوان "مشاركة المجتمع المدني"،² جاء فيها: «ينبغي تشجيع المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته بالتدابير مثل:

- إعتداف الشفافية في إتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم؛

- إعداد برامج توعية وتحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع؛

- تمكين المجتمع المدني من الحصول على المعلومة المتعلقة بالفساد.³

ونظرا لأهميته نص المشرع الجزائري في الامر (20/03) كألية من آليات الوقاية من جرائم عصابات الأحياء، ونصت المادة الخامسة منه على إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء. من خلال مساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص الفعالة في انجاز الاستراتيجية الموضوعة من قبل الدولة ومؤسساتها وكذلك مؤسسات القطاع الخاص للوقاية من عصابات الأحياء.⁴

¹ المادة 6، المرجع نفسه.

² أوكيل محمد أمين، مشاركة المجتمع في التصدي لظاهرة الفساد في الجزائر، الأسس، الآليات والتحديات، مخبر فعلية القاعدة القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2019.

³ الامر 06-01 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

⁴ المادة 15، من أمر رقم 20-03، مرجع سابق.

المبحث الثاني: القواعد الإجرائية والاحكام الجزائية والتدابير الوقائية

تتمثل في وضع إطار تشريعي للوقاية من هذه الظاهرة التي خلقت جو من انعدام الأمن على مستوى الأحياء السكنية، ولمواجهتها بتطلب وضع إطار قانوني خاص للوقاية من عصابات الأحياء التي تخلق جوا من الخوف وانعدام الأمن لدى المواطنين بسبب جرائم العنف والاعتداء المرتكبة بواسطة الأسلحة البيضاء من طرف جماعات إجرامية تتشكل في الأحياء السكنية، وللدرد من هاته الأخيرة وضع المشرع إجراءات صارمة. وبناء عليه سوف نتناول القواعد الإجرائية للوقائية من عصابات الأحياء، كما سنتناول الأحكام الجزائية للوقاية من عصابات الأحياء في المطلب الثاني.

المطلب الأول: القواعد الإجرائية

أعطى المشرع حق تحريك الدعوى العمومية تلقائيا للنياية العامة عندما تكون الجريمة تمس بالأمن والنظام العموميين، وأتاح المشرع كذلك للجمعيات الناشطة في مجال حقوق الانسان وجمعيات الأحياء إيداع شكوى امام الجهات القضائية والتأسيس كطرف مدني، مع إمكانية اللجوء إلى أساليب التحري الخاصة المنصوص عليها في التشريع (20/03)، لجمع الأدلة المتعلقة بجرائم هذه العصابات،¹ وهذا ما سنتطرق اليه في الفروع التالية:

الفرع الأول: تحريك النياية العامة للدعوى العمومية

إذا كانت إجراءات البحث والتحري منوطة برجال الضبطية القضائية، وإجراءات التحقيق الابتدائي منوطة بقاضي التحقيق، فان من الضروري التطرق إلى سير الدعوى العمومية بشأن هذه الجرائم أمام الجهات القضائية المتخصصة.

إن عربون نجاة العدالة سوف يتجسد من خلال التحكم الأفضل في آليات تحريك الدعوى العمومية وممارستها وملاحقة المجرمين واسترجاع الأموال المنهوبة داخل الوطن وخارجه، لهذا الغرض تم انشاء القطب الجزائي الاقتصادي والمالي على مستوى المحكمة

¹ أسماء بهلولي، المرجع السابق، ص 86.

مقر مجلس قضاء الجزائر، متخصص في مكافحة الجريمة ويمتد اختصاصها الى كافة إقليم الجمهورية.¹

إن الاختصاص الأساسي للنيابة العامة هو تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها أمام القضاء باعتبارها ممثلة للدولة ووكيله عن المجتمع في إقتضاء حق العقاب وتحريك الدعوى العمومية، حيث يعتبر وكيل الجمهورية العضو الحساس والفعال في تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها، لذا خول له القانون التصرف في الملفات والقضايا التي تصل اليه عن طريق الضبطية القضائية التي تحرك من تلقاء نفسها، وفقا لأحكام المواد 01 و 29 وكذلك 36 من قانون الإجراءات الجزائية.²

لهذا أرجع المشرع الجزائري في الأمر (20/03)، تحريك الدعوى العمومية تلقائيا إلى النيابة العامة عندما يكون من شأن الجريمة المرتكبة أن تشكل مساسا للأمن والنظام العمومي، وهذا إدراكا من المشرع الجزائري بخطورة هذه الظاهرة على الأمن والنظام العمومي، فأرجع تحريك الدعوى العمومية تلقائيا إلى النيابة العامة حتى في حالة عدم تقديم شكوى من طرف الضحايا.³

الفرع الثاني: تأسيس الجمعيات الوطنية الناشطة في هذا المجال كطرف مدني

ومن دون أدنى شك تعد الجمعيات أهم مكونات المجتمع المدني سواء على المستوى الكمي والنوعي كذلك، ويظهر هذا من خلال تعدادها وعدد أعضائها أو تنوع مجالات نشاطها التي تغطي جميع الميادين الضرورية ذات النفع العام والمشارك للمواطنين كالصحة والتعليم والسكن والبيئة وغيرها، فضلا عن قدرتها على التعبئة الجماهيرية وتوعية الرأي العام وتوجيه اهتماماته حول القضايا الأساسية والمسائل ذات الأهمية الوطنية التي

¹ بلقاسم زغماتي، عصابات الأحياء، قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مشروع قانون الوقاية من عصابات الأحياء، مقال منشور في موقع radioalgier.dz بتاريخ 28/09/2020 على الساعة 21:00.

² عريوة عقيلة، البيات تحريك الدعوى العمومية في القانون الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي،

قانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق جامعة محمد خيضر، المسيلة 2018/2019، ص16

³ المادة 17، من أمر رقم 03-20، مرجع سابق.

تعنى بتحقيقها كالفساد، إذ تعكس الجمعيات أهم صور التضامن الاجتماعي وهي تجسيد فعلي عن التعبير عن قضايا المواطن الأساسية وانشغالات الجمهور لقربها منه واتصالها الدائم مع مختلف شرائحه واستطلاع انشغالاته والدفاع عنها أمام الإدارة والهيئات المعنية. وفي هذا الصدد برزت العديد من جمعيات المجتمع المدني المحلي التي تعنى بالتصدي الظاهرة الفساد، ومن أهمها الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد وهي الفرع الوطني المعتمد لمنظمة الشفافية الدولية في الجزائر، ثم تم تأسيس لجنة وطنية لمكافحة الفساد، تهدف إلى متابعة قضايا الفساد والممارسات غير الشرعية والمشبوهة في الإدارات والمؤسسات العمومية.¹

يعتبر هذا تطورا ملحوظا من قبل المشرع الجزائري لمكافحة ظاهرة العصابات من خلال اقام جمعيات الأحياء والجمعيات الوطنية الناشطة في حقوق الانسان في تحريك الدعوى العمومية والتأسيس كطرف مدني في القضايا المتعلقة بهذه الظاهرة، أي انه اعطى لهم الحق وهذا ما ذكر في المادة (18) من الامر سالف الذكر: «يمكن الجمعيات الوطنية الناشطة في مجال حقوق الانسان وجمعيات الأحياء، إيداع شكوى أمام الجهات القضائية والتأسيس كطرف مدني في الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر».²

الفرع الثالث: إمكانية اللجوء الى أساليب التحري الخاصة المنصوص عليها في التشريع

مع زيادة وتطور أشكال الجرائم التي تهدد المجتمع من أمنه واستقراره، فقد صرح المشرع الجزائري في المادة (20) من الأمر (20/03) أنه: «يمكن اللجوء إلى أساليب

¹ أوكيل محمد أمين، مرجع سابق، ص 25.

² المادة 18، من أمر رقم 03-20، مرجع سابق.

التحري الخاصة المنصوص عليها في التشريع المعمول به من أجل تسهيل جمع الأدلة المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر»¹.

يعني أن المشرع الجزائري يعتبر الجرائم المرتكبة من قبل عصابات الأحياء تدخل في نطاق الجريمة المنظمة، حيث تعد من أخطر الظواهر الإجرامية التي تعاني منها معظم الدول، ونظرا لخطورة اثارها يتطلب تقنيات خاصة لمواجهتها بفعالية مما يستدعي ضرورة استخدام إجراءات حديثة التي تتماشى معها.²

المطلب الثاني: الأحكام الجزائية

قبل التطرق إلى مختلف العقوبات المقررة لهاته الجريمة، سنذكر معنى العقوبة فهي جزاء يقره المشرع، ويقرره القاضي، على كل من ارتكب فعلا او امتناعا، يعده القانون جريمة. وكما انها جزاء تقويمي ينطوي عليه ايلام مقصود، ينزل بمرتكب الجريمة ذو أهلية لتحملها بناءه على حكم قضائي يستند إلى النص القانوني يحددها.³

ومنه تطرقنا في هذا المطلب إلى العقوبات المقررة بالنسبة لهاته الجريمة.

الفرع الأول: العقوبات الاصلية

التزايد النشاط الاجرامي الذي يمس بسلامة وأمن الدولة من جهة وسلامة المجتمع واستقراره من جهة أخرى.

وبدل من أن يطبق القاضي العقوبات الواردة في قانون العقوبات المتعلقة بتكوين جمعية أشرار، نص المشرع على عقوبات مشددة مع حرمانهم من إجراءات العفو، هذا ما سنتطرق اليه في هذا الفرع.

¹ المادة 20، من أمر رقم 20-03، مرجع سابق.

² صهللو سارة، البيات مكافحة الجريمة المنظمة، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، قانون جنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد باديس، مستغانم، 2019/2018، ص12.

³ سليمان عبد المنعم، علم الاجرام والجزاء، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 408.

أولاً: عقوبة إنشاء وتنظيم عصابة

جرم المشرع الجزائري في المادة (21/1) من الأمر (20/03) على إنشاء وتنظيم عصابة بالحبس من (3) سنوات الى (10) سنوات.

وغرامة مالية من 300.000 دج الى 1.000.000 دج.¹

ثانياً: عقوبة المشاركة في العصابة

جرمت المادة (21/2) من الامر (20/03) على المشاركة في تحقيق الهدف الإجرامي للعصابة، بالحبس من (3) سنوات الى (10) سنوات.

وغرامة مالية من 3.000.000 دج الى 1.000.000 دج.²

ثالثاً: عقوبة تجنيد الأشخاص لصالح الأشخاص

عاقبت المادة (21) فقرتها الثالثة هذا الفعل بالحبس من (3) سنوات الى (10) سنوات، وغرامة مالية من 3.000.000 دج إلى 1.000.000 دج.³

رابعاً: عقوبة رئاسة عصابة وقيادتها

يعاقب بالحبس من (10) سنوات إلى (20) سنة لكل من تولى قيادة عصابة إجرامية، وغرامة مالية من 1.000.000 دج الى 2.000.000 دج حسب نص المادة (22).

ترفع العقوبة المقررة الى (15) سنة كحد أدنى إذا ارتكبت الجريمة بتوفر الظروف المنصوص عليها في المادة (29) .⁴

¹ يعاقب قانون العقوبات في المادة (176) ب (5) سنوات حبس على الأقل لكل من أنشأ جمعية أشرار .

² يعاقب ق ع على المشاركة في جمعية الأشرار للإعداد لارتكاب جنحة بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة مالية من 100.00 دج إلى 500.00 دج..

³ تعاقب المادة (78) من ق ع عل تجنيد الأفراد بخمس (5) سنوات حبس إلى عشر (10) سنوات.

⁴ تنص المادة (177) على تجريم قيادة جمعية أشرار بالسجن المؤقت من عشرة (10) سنوات إلى (20) سنة وغرامة مالية من 1.000.000 دج إلى 5.000.000 دج.

خامسا: عقوبة التشجيع والتمويل

أما المادة (23) من الأمر تعاقب على إعانة وتشجيع العصابات لأداء نشاطها، بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات.

وغرامة مالية من 2.000.000 دج إلى 5.000.000 دج.¹

سادسا: عقوبة تقديم الايواء

تنص عليها المادة (23) فقرتها الثالثة بالحبس من (2) سنتين إلى (5) خمس سنوات، وغرامة مالية من 200.000 دج إلى 500.000 دج.²

سابعا: عقوبة إخفاء عضو من أعضاء العصابة

نصت عليها المادة (23) فقرتها الرابعة بالحبس من (2) سنتين إلى (5) خمس سنوات، وغرامة مالية من 200.000 دج إلى 500.000 دج.³

ثامنا: عقوبة الاشتراك في المشاجرة أدت إلى الوفاة

أما المادة (25) جاءت بالعقوبات الأشد على كل من اشترك في مشاجرة وكانت النتيجة وفاة شخص من أحد أفراد العصابة بالحبس من خمس (5) سنوات إلى (15) خمس عشر سنة، وبغرامة مالية من 500.000 دج إلى 1.500.000 دج. والمؤبد إذا توفي شخص من غير أعضاء العصابة.

¹ تجرم المادة (178) من ق ع كل من أعان جمعية أشرار بتزويدهم بالآلات أو المال أو بوسائل المراسلة بالسجن من خمس (5) سنوات إلى عشر (10) سنوات.

- كذلك كل من قام بالطبع أو نشر الوثائق أو المطبوعات أو التسجيلات لنشر أفكار العصابة بالسجن المؤقت من خمس (5) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة مالية من 100.000 دج إلى 500.000 دج.

² يعاقب كل من قدم مسكن أو ملجأ أو مكان للاجتماع يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 1.000 دج إلى 10.000 دج.

³ تنص المادة 180 من ق ع بمعاقبة كل من ساعد على الاختفاء أو الهرب بالسجن من سنة إلى خمس (5) سنوات وبغرامة مالية من 1.000 دج إلى 10.000 دج.

والحبس من سنتين (2) الى سبع (7) سنوات وغرامة مالية من 2.00.000 دج إلى 700.000 دج، إذا وقع الضرب أو جرح اثناء المشاجرة.¹

تاسعا: عقوبة استعمال السلاح الأبيض

جرمت المادة (26) هذا الفعل بالحبس من خمس (5) سنوات إلى اثني عشر (12) سنة، وغرامة مالية من 500.000 دج الى 1.200.00 دج.²

عاشرا : عقوبة التستر عن الاعمال الاجرامية

جرمت المادة (27) كل من اخفي وتستر على فعل محظور أو جريمة بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2) وبغرامة من 60.000 دج الى 200.000 دج.

حادي عشر: عقوبة التهديد

يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى (5) خمس سنوات، وبغرامة مالية من 100.000 دج الى 500.00 دج، حسب نص المادة (28) من الأمر (20/03).³

الفرع الثاني: العقوبات التكميلية

جاءت في المادة (34) من الامر (20/03) أنه يمكن للجهة القضائية المختصة في الحكم على الفاعل بعقوبة أو أكثر من العقوبات التكميلية المنصوص عليها في القانون العقوبات الجزائري في فصله الثالث المادة (09) منه المقرر بالقانون العضوي رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر 1386 وهي:

¹ تنص المادة 264 فقرة 3 بالسجن المؤقت من عشر (10) إلى عشرون (20) سنة لكل من ضرب أو جرح عمدا أدت إلى الوفاة دون قصد ذلك.

² تنص المادة (284) من ق ع على كل من يهدد بارتكاب جرائم قتل أو أي اعتداء على الشخص الآخر يعاقب عليها بالإعدام أو السجن المؤبد.

أو يكون التهديد بالصور أو الرموز أو شعارات يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى عشر (10) سنوات وغرامة من 500 دج إلى 5.000 دج.

³ يعاقب بالسجن من عشر (10) إلى عشرون (20) سنة وبغرامة مالية من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج حسب نص المادة (87) مكرر (8)، على كل من أسلحة ممنوعة أو يتاجر فيها أو يصنعها أو يصلحها أو يستعملها دون رخصة من السلطة المختصة..

- 1_ الحجر القانوني؛
- 2_ الحرمان من ممارسة الحقوق الوطنية والمدنية والعائلية؛
- 3_ تحديد الإقامة؛
- 4_ المنع من الإقامة؛
- 5- المصادرة الجزئية للأموال؛
- 6- المنع المؤقت من ممارسة مهنة أو نشاط؛
- 7_ اغلاق المؤسسة؛
- 8- الاقصاء من الصفقات العمومية؛
- 9_ الحظر من اصدار شيكات او استعمال بطاقات الدفع؛
- 10_ تعليق او سحب رخصة السياقة او الغائها مع المنع من استصدار رخصة جديدة؛
- 11_ سحب جواز السفر؛
- 12_ نشر او تعليق حكم او قرار الإدانة.¹

المطلب الثالث: التدابير الوقائية

صرحت المادة (14) من الأمر (20/03) على ضمان الدولة لضحايا عصابات الأحياء بالحماية الخاصة، وتتمثل في التكفل الصحي والنفسي والاجتماعي، وهذا يكفل أمنهم وسلامتهم وحرمتهم الجسدية والنفسية وكرامتهم، وتعمل على تيسير لجوئهم للقضاء.²

¹ المادة 09 من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق ل 8 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم.

² المادة 14، من الأمر رقم 20-03، مرجع سابق.

وتتمثل استفادة الضحايا حسب المادة (15)، فيما يلي:

الفرع الأول: المساعدة القضائية

تعرف المساعدة القضائية بتمكين الأشخاص الذين لا يملكون الأموال الكافية من ممارسة حقوقهم امام القضاء دون دفع المصاريف القضائية. ونصت المادة الأولى من الأمر رقم (71-57): "يمكن الأشخاص الطبيعية والأشخاص المعنوية التي لا تستهدف الربح، ولا تسمح لهم مواردكم بالمطالبة بحقوقهم امام القضاء أو الدفاع عنها. يمكن أن يستفيد من المساعدة القضائية بصفة إستثنائية، إلى الأشخاص الذين لا يستوفون الشوط المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين، عندما تكون حالاتهم جديرة بالاهتمام بالنظر إلى موضوع النزاع.

تمنح المساعدة القضائية بالنسبة لكافة المنازعات المطروحة أمام الجهات القضائية العادية والإدارية وجميع الاعمال والإجراءات الولائية والاعمال التحفظية". يستفيد من هذه المساعدة القضائية بقوة القانون الأشخاص الذين الصفات التالية:

- ارامل الشهداء الغير متزوجات؛

- لمعطوب الحرب؛

- للقصر الأطراف في الخصوم؛

- للام في مادة الحضانة؛

- للعمال في مادة حوادث العمل او الامراض المهنية والى ذوي حقوقهم.¹

كما ورد في الأمر (20/03)، حق المساعدة القضائية لضحايا عصابات الأحياء بقوة القانون، نصت المادة (15) منه على أن: «يستفيد ضحايا عصابات الأحياء من

¹ المادة الأولى من الامر 09-02 المؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير سنة 2009، يعدل ويتمم الامر 7157 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1391 الموافق 5 غشت 1391 الموافق 1971 والمتعلق بالمساعدة القضائية.

المساعدة القضائية بقوة القانون.» أي يعفى الضحايا من دفع الرسوم القضائية وتم ادراجهم ضمن الفئات التي تحصل على المساعدة القانونية بقوة القانون.¹

الفرع الثاني: الإجراءات الخاصة بوقاية الضحايا والشهود

أوضحت الفقرة الثانية من المادة (15) أن يستفيد ضحايا عصابات الأحياء من حماية خاصة، الذي تكلم عنها المشرع الجزائري في الأمر رقم (02_15) المؤرخ في 23 جويلية 2015 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، في الكتاب الأول الفصل السادس بعنوان "حماية الشهود والخبراء والضحايا"، الذي اقر حق الشهود في الحماية حسب المواد (65) مكرر (19) ومكرر (20).²

أما المادة (16) تضمنت إمكانية أي شخص ضحية من الجرائم المنصوص عليها من الأمر (20/03) المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها، أن يطلب من قاضي الاستعجال لدى الجهة القضائية التي يقع موطنه بدائرتها، اتخاذ أي تدبير تحفظي لوضع حد للتعدي الذي تعرض له، تحت طائلة غرامة تهديدية يومية.³

¹ المادة 15 الفقرة الأولى من الامر 20/03 المؤرخ في 31/08/2020 المتعلق بالوقاية من عصابات الاحياء

ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 51

² المادة 15 الفقرة الثانية، من الأمر رقم 03-20، مرجع سابق

³ المادة 16، المرجع نفسه.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي

لجرائم عصابات الأحياء

تمهيد:

يشهد المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة تزايداً ضخماً في ظهور جمعيات الأشرار والعصابات المسلحة التي يمكن تعريفها بأنها جماعات إجرامية مسلحة كانت أم غير مسلحة، سرية كانت أم علنية، محلية أم دولية، تتكون من عدة أشخاص على أن لا يقل الحد الأدنى عن ثلاثة، لا يشترط فيهم احترام الاجرام، بل تجمعت إرادتهم بهدف ارتكاب جناية أو جنحة ويعملون في إطار التنسيق والتنظيم والتخطيط لتحقيق أهدافهم الاجرامية.¹ وهذه الظاهرة لا تجوب الجزائر فقط بل مختلف الدول العالم ولخطورتها قامت بعض التشريعات بتجريمها. (مبحث أول)

وتتميز هذه الجريمة بعدة مراحل للوصول إلى غايتها الاجرامية، وتعد مرحلة التشكيل الأولى واهم في حياة العصابة ونجاحها دون أن تقع في قبضة الأمن. لخطورة جرائم العصابات الاحياء وضع المشرع العقوبات المشددة والآليات القضائية الردعية. (مبحث ثاني)

¹ حسن حماد حميد، زينب علي حميد، المواجهة الجنائية لجريمة تشكيل العصابة (دراسة تحليلية)، كلية جامعة البصرة، العراق، 2019، ص 129.

المبحث الأول: مفهوم عصابات الأحياء

المطلب الأول: تعريف المشرع الجزائري لعصابات الأحياء

تطرق المشرع الجزائري هو أيضا لتعريف للعصابة في الفصل السادس بعنوان الجنايات والجنح ضد الأمن العمومي في القسم الأول بعنوان جمعيات الأشرار ومساعدة المجرمين من قانون العقوبات، وبسبب تكاثر هذه الجريمة في السنوات الأخيرة صدر الأمر (20/03) المتعلق بجرائم عصابات الأحياء ومكافحتها. وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب إلى تعريف قانون العقوبات الجمعيات الأشرار (مطلب أول)، تعريف عصابات الأحياء في الأمر (20/03) (مطلب ثاني).

الفرع الأول: تعريف قانون العقوبات لجمعيات الأشرار

تقوم جمعية الأشرار بالأفعال التحضيرية لارتكاب جناية أو جنحة، ونص عليها المشرع الجزائري في الفصل السادس بعنوان جمعيات الأشرار ومساعدة المجرمين في المادة (176) من قانون العقوبات كما يلي: "كل جمعية أو اتفاق مهما كانت مدته وعدد أعضائه تشكل أو تؤلف بغرض الإعداد لجناية أو أكثر أو لجنحة أو أكثر، بمعاقب عليها بخمس (5) سنوات حبس على الأقل، ضد الأشخاص أو الأملاك تكون جمعية اشرار، وتقوم هذه الجريمة بمجرد التنظيم المشترك على القيام بالفعل".¹

تتمثل جمعية الأشرار في القيام بأفعال تحضيرية بغرض الإعداد لجرائم، بمجرد القيام بالتصميم المشترك والإعداد للفعل الإجرامي تقوم الجريمة.

¹ المادة 176 من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم.

فالمشرع الجزائري أكد على قيام الجريمة في حالة تم الاتفاق بين شخصين فأكثر لارتكاب فعل إجرامي يهدف للمساس بالأمن العام أو التهديد أو الاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم بغرض فرض السيطرة أو تحقيق منفعة مالية.¹

الفرع الثاني: تعريف عصابات الأحياء في الامر 20-03

في إطار محاربة تكوين جمعية أشرار ظهر ما يعرف بعصابات الأحياء عرفها المشرع الجزائري في الأمر (20/03) عصابات الأحياء في المادة الثانية منه بأنها: «كل مجموعة تحت أي تسمية كانت مكونة من شخصين (2) أو أكثر، ينتمون إلى حي سكني واحد أو أكثر، تقوم بارتكاب فعل أو عدة أفعال بغرض فرض السيطرة عليها، من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الغير أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو المساس بممتلكاتهم أو أمنهم للخطر أو المساس بممتلكاتهم، مع حمل أو استعمال أسلحة بيضاء ظاهرة أو مخبئة.

ويشمل الاعتداء المعنوي، كل أعداء لفظي من شأنه أن يخلق الخوف أو الرعب لدى الغير، كالتهديد أو الحرمان من حق».

وكما حدد أيضا المقصود بالسلح الأبيض " كل الآلات والأدوات والأجهزة القاطعة أو النافذة أو الراضة، وجميع الأشياء التي يمكن أن تحدث ضررة أو جروحة بجسم الانسان، أو تشكل خطرة على الأمن العمومي كما هي محددة في التشريع والتنظيم المتعلقين بالأسلحة الساري المفعول".²

بالتالي هي جماعة تنشط داخل حيز مكاني محدد، وتتكون من عدة جناة ولكل منهم دور في المساهمة يستهدف أمن وسلامة المواطنين وممتلكاتهم وتهديد سلامة ووحدة التراب الوطني.

¹ أحسن بوسقبة، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، الجزء الأول، الطبعة الرابعة عشر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص482.

² المادة 2 من الامر 20/03 المؤرخ في 31/08/2020. المتعلق بالوقاية من عصابات الاحياء ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 51.

المطلب الثاني: لمحة عن عصابات الأحياء في سلفادور

الفرع الأول: نشأة عصابات الأحياء في سلفادور وتطورها

عمق انقلاب 1979 العنف الاجتماعي في السلفادور بعد أن كان لسنوات قاصراً على حركة التمرد "قابونديو مارتي" التي كانت تتصارع مع جيش وشرطة البلاد، فضلاً عن مجموعات من المرتزقة القادمين من الخارج.

ونتيجة عن ذلك العنف المجتمعي تحولات قاسية، منها انتشار عنف العصابات، ليزيد ذلك من مشكلات البلد الذي قتل أكثر من 75 ألفاً من سكانه، إضافة إلى عشرات آلاف المختفين والمفقودين، في النزاع المسلح الذي اندلع في 1980، وانتهى بتوقيع اتفاقية بين الأطراف في المكسيك عام 1992.

في إبريل/ نيسان الماضي، بدأت سلطات السلفادور بقيادة رئيسها المثير للجدل نجيب بوكيلة (40 سنة) وهو من أم سلفادورية وأب فلسطيني الأصل، ما يمكن اعتباره "إعلان حرب على العصابات"، بعد أن حصد عنها أرواح المئات.

اتهم الرئيس بوكيلة في أواخر العام الماضي، من قبل وزارة الخزانة الأميركية بأن لديه علاقة خفية مع أشهر عصابات البلاد، وأنه استفاد منها في حملاته الانتخابية، الرئاسية ثم البرلمانية، وفرضت الحكومة الأميركية عقوبات على العصابات، والمرتبطين بهم وفق "قانون ماغنيتسكي".

من أخطر التهم التي وجهت إلى بوكيلة عرضه على كبريات عصابات الشوارع حوافز مالية لخفض عدد جرائم القتل بهدف مساعدة حزبه "توفاس آيدياس" على الفوز في الانتخابات البرلمانية، وبالفعل هيمن الحزب على البرلمان .

وسارع بوكيلة إلى النأي بنفسه عن الاتهامات، منتهجاً سياسة متشددة إزاء العصابات، تشبه تلك التي نفذها الرئيس الفيليبيني السابق، رودريغو دوتيرتي، بهدف "تطهير البلاد من العصابات وتجارة المخدرات"، وشملت عمليات تصفية خارج القانون على يد رجال الشرطة .

واستغل بوكيلة الغضب الشعبي بعد مقتل نحو 80 شخصا نتيجة عنف العصابات في 27 مارس/ آذار الماضي، وأعلن حالة الطوارئ التي تسمح للشرطة باعتقال الأشخاص من دون مذكرة اعتقال، وقدر عدد المعتقلين منذ ذلك الحين، بنحو 46 ألفاً. ومن الغريب، أن الرجل فاز بانتخابات الرئاسة في 2019، بنسبة 53 في المائة من الأصوات، وتقدر التقارير حالياً نسبة مؤيديه في الشارع بنحو 85 في المائة. لكن لم يكن كل من ألقى القبض عليهم من أفراد العصابات، بل توسعت الشرطة في عمليات الاعتقال لتشمل الآلاف، والتقديرات الإعلامية والحقوقية تذهب إلى أن 16 ألف فرد من أفراد العصابات كانوا فعلياً في السجون، وجرى خلال فترة قصيرة اعتقال نحو 9 آلاف آخرين.

قد يبدو الرقم كبيراً في مجتمع تعداده صغير، لكن نظراً لعمق عالم العصابات في السلفادور، وكونها الأعنف في منطقة أميركا الوسطى والكاريبية، فإن عمليات "الحرب على العصابات" تستمر في جلب مزيد من المعتقلين من عناصر عصابات صنفت على أنها "تشكل تهديداً للأمن القومي"، ويطلق عليهم بوكيلة وصف "إرهابيون".

ولعل المثير في حالة السلفادور أن سنوات الحرب الأهلية (1980-1992) وفترة الانتقال من الديكتاتورية العسكرية لم تشكل فقط تربة خصبة للعصابات المحلية، بل ساهمت في احتضان أكبر العصابات الإجرامية الدولية، وأبرز عصاباتين متنافستين هما "مارا سالفاتروشا" المعروفة اختصاراً باسم "إم إس 13"، والتي تأسست في لوس أنجلوس الأمريكية على أيدي اللاجئين السلفادوريين والنيكاراغويين والغواتيماليين الفارين من الحروب الأهلية في بلادهم، وعصابة "باريو 18" التي يتميز منتسبوها بالوشوم الخاصة على الجسم والوجه، واستخدام لغة إشارة خاصة للنفاهم، وتعتبر الأخطر بسبب فروعها الدولية، ويقدر أنها تضم نحو 7 آلاف عضو دولي.

ومنذ صنفته واشنطن عصابة "إم إس 13" باعتبارها "منظمة إرهابية"، جعل بوكيلة الحرب عليها هدفاً يتجاوز الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب في السلفادور، حيث تهيمن العصابات على أحياء وضواحي عدة، من بينها مناطق داخل العاصمة سان سلفادور.¹

الفرع الثاني: التدابير الناجحة التي اعتمدها الحكومة السلفادورية للحد من

عصابات الأحياء

حيث تم تشييد سجن كبير في فترة قياسية لأن عالم الجريمة والعنف بات مستفحلاً بوجود ما لا يقل عن 70 ألف عضو في العصابات، والتي لا تتنافس فقط على تجارة المخدرات، بل على فرض إتاوات، والاتجار بالبشر، وجرائم الخطف بهدف طلب فدية، والعمل كقتلة لمن يدفع المال لتصفية الخصوم، وغيرها من الجرائم.

ويظهر بعض أفراد العصابات في الأحياء الفقيرة باعتبارهم "حماة الفقراء"، وهو أسلوب تنتهجه معظم عصابات أميركا اللاتينية، وذلك لكسب التعاطف الشعبي، وإجبار السكان على العمل كوشاة للعصابات حين يلاحظون تنفيذ حملات أمنية.

وشددت سلطات السلفادور الأحكام على كل من يشتبه في انتمائه لعصابة، أو العمل لمصلحتها، فرفعت العقوبة من 9 إلى 45 عاماً في السجن .

ومنذ اندلعت حروب عصابات الشوارع في السلفادور في عام 2012، لم ينخفض معدل جرائم القتل اليومية، لتسجل 14 جريمة قتل يومياً في المتوسط.

وعلى الرغم من كل مظاهر التشدد، تشكك منظمات دولية ومحلية بقدرة سلطات السلفادور على التخلص من العصابات التي باتت جذورها عميقة ومنتشبكة مع الفساد الكبير الذي يعانيه البلد.²

¹ [https://www.alaraby.co.uk/society/,nayib bukele \(@nayibbukele\) july 22, 2022](https://www.alaraby.co.uk/society/,nayib bukele (@nayibbukele) july 22, 2022) ، يوم 2022/10/29 على الساعة

17:00

² المرجع نفسه.

المبحث الثاني: الجرائم المتعلقة بعصابات الأحياء في الجزائر

كثرت في الآونة الأخيرة الحديث عن الجرائم عصابات الأحياء وخطورتها وسرعة انتشارها، ف جاء الأمر (20/03) لتشديد العقوبة على مرتكبي مثل هذه الجرائم وتبين ماهية الجرائم المتعلقة بهذه العصابات، بالتالي بما أننا تطرقنا في المبحث الأول إلى نبذة عن عصابات الأحياء في سلفادور وبعض التدابير التي انتهجها المشرع السفادوري. سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الجرائم المتعلقة بجرائم عصابات الأحياء، وهذا ما سنحاول شرحه من خلال تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تجريم إنشاء العصابات وتنظيمها (مطلب أول) وتجريم نشاطات عصابات الأحياء (مطلب ثاني)، وظروف التشديد والتخفيف (مطلب ثالث).

المطلب الأول: تجريم إنشاء العصابات وتنظيمها

بعدما تطرقنا في المبحث الأول إلى جملة من المفاهيم التي تناولتها مختلف التشريعات وكذلك المشرع الجزائري، سوف نتطرق في هذا المطلب إلى دراسة الأفعال التي تتعلق بالعصابة، مع أنه سبق تجريمها في قانون العقوبات الجزائري سندرس هذه الجرائم بكل أركانها.

الفرع الأول: إنشاء وتنظيم عصابة

وهي إنشاء عصابة وتوزيع المسؤوليات بين أفرادها، منهم من يتولى صفة المنظم أو رئيس الجمعية، وتحديد المهام الإجرامية، الشركاء، المساعدين، المنفذين، القيام بالإعداد لجنائية أو جنحة، تشجيع وتمويل العصابة.¹

أولاً: الركن الشرعي

يقوم الركن الشرعي للجريمة على النص التشريعي المجرم للسلوك المحدد للعقوبة المقررة له، وبهذا تناول المشرع الجزائري تجريم فعل إنشاء وتنظيم عصابات الأحياء في

¹ الآمال، جريمة تكوين جمعية أشرار، مقال منشور على موقع djelfa.info بتاريخ 02/02/2010، على الساعة 03:48.

المادة (21) من الأمر رقم (03-20) المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها، التي تنص على معاقب كل من أنشأ أو نظم عصابة أحياء بالحبس من ثلاث (3) سنوات إلى عشر سنوات (10) بغرامة من 300.000 دج أي 1.000.000 دج.¹

ثانيا: الركن المادي

يقوم الركن المادي لهذه الجريمة على اتفاق بين شخصين أو أكثر، ينتمون إلى حي سكني واحد ويعرفون بعضهم البعض، ويتحقق هذا الأمر من خلال قيام أحد المساهمين بالتعبير عن اتفاقهم سواء بالقول أو الكتابة أو الإشارة أو الإيحاء.²

يصل التعبير إلى سائد المساهمين ويلقى قبولا لديهم فلا بد من قبول سائر المساهمين على نحو يمكن القول بوجود اتفاق، ويتم بغض النظر عن الشكل الذي يأخذه الاتفاق أو المكان الذي يأخذه الاتفاق أو المكان الذي يتم فيه، من بعدها يقومون بإنشاء الخطة وتوزيع المسؤوليات بين أعضاء العصابة ومن يتولى المنظم أو الرئيس.³

ثالثا: الركن المعنوي

يقصد به القصد الجنائي بحيث أنها تعتبر جريمة عمدية، أي يقوم على الإرادة الآتمة التي وجهت سلوك الجاني المخالف للقانون. وبالتالي يكون الغرض من هذا الاتفاق أو الجمعية إعداد جناية أو جنحة.

1/ العلم: أن يحيط الجاني بكل وقائع الجريمة التي جرمها القانون، أي العلم بأن الانضمام في هذا الاتفاق مع الآخرين على ارتكاب جناية سواء كان الاتفاق مكتوبا أو

¹ المادة 21، من الأمر رقم 03-20، مرجع سابق.

² حسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، الجزء الأول، الطبعة الرابعة عشر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 481.

³ حسن بوسقيعة، المرجع نفسه، ص 482.

شفويا بحيث يعرف أن الغاية من هذا الاتفاق هو ارتكاب الجنايات ضد الأشخاص والأموال.¹

2/ الإرادة: هي توجه إرادة الجاني الى تنفيذ الفعل الاجرامي ولها أهمية قصوى في نطاق القانون الجنائي، أي اتجاه ارادته نحو هاته الأفعال وتحقيق النتيجة.²

الفرع الثاني: الانخراط والمشاركة في العصابة

يعد تعدد الجناة أمر لازم لقيام هذه الجريمة، في الأصل تقع الجريمة بفاعل واحد دون التعدد لكن في هذه الجريمة يجب أن يشارك وينخرط فيها أكثر من شخص، سنحاول تحليل هذه الجريمة من خلال تبيان أركانها الثلاث شرعي ومادي و معنوي.³

أولاً: الركن الشرعي

تنص المادة (21) من الامر (20/03) في فقرتها الثانية كل من ينخرط او يشارك، باي شكل من الأشكال في عصابة الأحياء مع علمه بغرضها، يعاقب بالحبس من ثلاث (5) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة مالية من 300.000 دج الى 1.000.000 دج.⁴

ثانياً: الركن المادي

يقوم الركن المادي للجريمة في المظهر الخارجي لنشاط الجاني الذي هو عبارة عن السلوك الإجرامي الذي يكون منظماً للتجريم ومحملاً للعقاب، ويتمثل في هذه الجريمة بالدخول والانخراط في العصابة وبعد فرد من أفرادها وبشارك في أعمالها ونشاطاتها الغير قانونية.⁵

¹ بن ناصر زهية، جريمة تكوين جمعيات أشرار ومساعدة المجرمين عليها المادة 176 ق ع ج، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، قانون جنائي والعلوم الجنائية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2017، ص 22.

² عادل قورة، محاضرات في قانون العقوبات الجزائي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 30.

³ سميرة بيطام، جرائم عصابات الأحياء بين تنوع الفعل الإجرامي واحتواء القانون، مقال منشور على موقع djazair.com، بتاريخ 25/05/2021.

⁴ المادة 21، من الأمر رقم 20-03، مرجع سابق.

⁵ أحسن بوسقيعة، مرجع السابق، ص 483.

حسب نص المادة (42) ق ع عرف الشريك في الجريمة على النحو الآتي: " يعتبر الشريك في الجريمة من لم يشترك اشتراكا مباشرة، ولكنه أعد بكل الطرق وعاون الفاعل أو الفاعلين على ارتكاب الأفعال التحضيرية أو المسهلة أو المنفذة لها مع علمه كذلك"،¹ وبأخذ حكم الفاعل كل من ينخرط في جمعية أو اتفاق غير قانوني غرضه انشاء وتكوين عصابة احياء لتحقيق نتائج إجرامية.²

ثالثا: الركن المعنوي

لا تكفي الأعمال المادية وحدها لاعتبار من اقترفها شريكة في العصابة، بل يجب أن يكون قصد المشاركة في العصابة واضحة.

1/ القصد العام: هو القصد القائم على العلم والإرادة ويتحقق باتجاه إرادة الجاني إلى اقتراض الركن المادي مع علمه به.³

أ/ العلم: فيما يتعلق بعنصر العلم في تشكيل عصابة، يجب أن يعلم الفرد بأنه بصدد تشكيل عصابة والعلم بالأغراض غير القانونية لهذا التشكيل ولا يكفي مجرد العلم لتحقيق النشاط الاجرامي، وإنما يتعين أن يكون الفاعل مريدا لفعله غير مكره على القيام به.

ب/ الإرادة: في جريمة الانخراط يكفي توجيه الفاعل إرادته إلى التضامن مع بقية أفراد التشكيل نحو ارتكاب الفعل المكون للجريمة.⁴

¹ ساكر نافع، الإشتراك في الجريمة في القانون الجزائري والمقارن، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في

الحقوق، تخصص قانون الجنائي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2013/2014، ص 14

² لعزيمي نهاد، المساهمة في الجريمة، دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، تخصص قانون عام داخلي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013/2014، ص 32.

³ توميات يوسف، الركن المعنوي في الجريمة، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجنائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص شريعة وقانون، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2020، ص 21.

⁴ حسن حماد حميد، زينب علي حميد، المرجع السابق، ص 140.

الفرع الثالث: تجنيد الأشخاص لصالح العصابة

يعتمد في تجنيد الأشخاص لصالح العصابة عدة طرق، منها إغرائهم بالهدايا والهبات والوعود الكاذبة، أم عن طريق العنف بالتهديد والتحريض. وهذا ما سنتطرق إليه في النقاط التالية:

أولاً: الركن الشرعي

تنص المادة (24) من الامر (20/03): " يعاقب بالحبس من خمس (5) سنوات إلى اثني عشر (12) سنة وبغرامة من 500.000 دج إلى 1.200.000 دج، كل من أجبر شخصاً على الانضمام إلى عصابة أحياء أو منعه من الانفصال عنها، باستعمال القوة أو التهديد أو التحريض أو عن طريق الهبة أو الوعد أو الاغراء أو بأي وسيلة أخرى".¹

ثانياً: الركن المادي

يتمثل الركن المادي لجريمة تجنيد الأشخاص لصالح العصابة بإجباره على تنفيذ ما يريدون، ويقوم هذا الركن بالعمل على جلب الأشخاص وضمهم إلى العصابة ليصبحوا فرداً منها، ويكون ذلك عن طريق التهديد والاكراه وكذلك عدم السماح لهم بالابتعاد أو الخروج منها بالتهديد والتحريض أو استعمال القوة ضدهم أو إغرائهم بالهبة أو وعدهم بأية وسيلة،² ويمارسون الأعمال المفروضة عليهم ويتم اختيارهم تبعاً لاحتياجات العصابة مثل:

- المزورين والمزيفون الذين لديهم القدرة على اصطناع الوثائق غير الحقيقية؛

¹ المادة 24، من الأمر رقم 20-03، مرجع سابق.

² قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخامسة و العشرين 25، المؤرخ في 15 نوفمبر 2000، المتضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

- المحامين والمحترفين القادرين على التلاعب بالقانون وافشال أية محاولة لإلقاء القبض على افراد العصابة وإيجاد الثغرات والمخارج القانونية التي تمكن أعضاء العصابة من الإفلات من الوقوع تحت طائلة القانون والهروب من العدالة؛

- بعض السياسيين لممارسة النفوذ السياسي ولإضفاء الحماية على الممارسات الاجرامية التي تقوم بها العصابات الاجرامية فضلا عن ارباك أجهزة التحقيق و شل فاعلية أجهزة الضبط.¹

ثالثا: الركن المعنوي

يتمثل في العلم والإرادة، أي علم الجاني بارتكابه سلوك مجرم قانونا يتمثل في فعل التجنيد وعلمه بالوسيلة المعتمد عليها في عملية التجنيد بطرق مختلفة كالقوة والغصب، مع اتجاه ارادته إلى استخدام هذه الوسيلة من أجل تجنيد الأفراد في الجماعات الاجرامية.²

الفرع الرابع: رئاسة العصابة او قيادتها

يبعد إنشاء العصابة وتنظيمها وتوزيع المسؤوليات لابد من تعيين رئيس لكي يتولى قيادتها بصفة مباشرة وإدارة عملياتها وقدرته على التخطيط واتخاذ القرارات، وهذا ما سندرسه في هذا الفرع.

أولا: الركن الشرعي

تنص المادة (22) من الامر الرئاسي (20/03) : "يعاقب بالحبس من عشر (10) سنوات الى عشرون (20) سنة وبغرامة من 1.000.000 دج إلى 2.000.000 دج، كل من يرأس عصابة أحياء أو يتولى فيها أية قيادة كانت. يرفع الحد الأدنى للعقوبة المقررة في هذه المادة الى خمس عشر (15) سنة، إذا ارتكب

¹ احسن بن حماد حميد، زينب علي حميد، المرجع السابق، ص 146.

² إيمان بن سالم، جريمة التجنيد الالكتروني للإرهاب وفقا لقانون العقوبات الجزائري، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الجزائر، ص 55.

الجريمة مع توفر ظرف أو أكثر من الظروف المنصوص عليها في المادة 29 من هذا الأمر".¹

ثانياً: الركن المادي

يقوم الركن المادي لهذه الجريمة بأن يتولى شخص قيادتها الفعلية وإدارة العمليات عن طريق التنظيم والتخطيط وتوزيع الأدوار والمهام المختلفة بين أعضاء العصابة. يعتبر رئيس العصابة السلطة الكاملة وهو الذي يحدد طبيعة نشاط العصابة، ويتولى تسهيل الأمور الصعبة وإزالة العوائق التي تواجه عمل العصابة.²

ثالثاً: الركن المعنوي

يتمثل القصد العام بمجرد تعمد الجاني ارتكاب فعل المكون للجريمة مع علمه بأنه مجرم، وبالتالي تتصرف إرادة الجاني إلى تحقيق الفعل المجرم قانوناً أي رئاسة عصابة وفرض السيطرة والقيادة.³

الفرع الخامس: تشجيع أو تمويل العصابة

هي إمداد العصابة بمعونات مادية أو مالية وتشجيعها على أعمالها رغم علمهم بعدم مشروعيتها.

أولاً: الركن الشرعي

أوضحت المادة (23) من الأمر (20/03) في فقرتها الثانية على: "يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة مالية من 200.000 دج إلى 500.000 دج. على كل من يشجع أو يمول عن علم، بأي وسيلة كانت، عصابة أحياء".⁴

¹ المادة 22، من الأمر رقم 20-03، مرجع سابق.

² حسن بن حماد حميد، زينب علي حميد، المرجع السابق، ص 133.

³ حسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص 483.

⁴ المادة 23، من الأمر رقم 20-03، مرجع سابق.

ثانياً: الركن المادي

يتكون الفعل المادي لهذه الجريمة بتقديم العون أو المساعدة لارتكاب الفعل الإجرامي، ويقصد بذلك أن يقوم الشخص بتقديم المساعدة للفاعل الأصلي فيرتكب جريمته بناء على ما قدم له من وسائل وإمكانيات وتسهيلات تهيئ الفاعل وتساعد في ارتكاب جريمته أو أن يقدم أموالاً أو جمعها أو حصلها، بقصد استخدامها مع علمه بأنها سوف تستخدم في ارتكاب الجريمة.¹

ويتمثل هذا الفعل الاجرامي أيضا في إعطاء ومساعدة العصابة بالأسلحة أو المال، وإمدادهم بالمعونات مثل الأطعمة والذخيرة وتقديم مسكن. لكن يجب أن تقبل العصابة هذه المعونة المقدمة لها، فإذا رفضتها فلا تكون الجريمة قد تمت، هنا يصبح فعل تقديم المعونة مجرد الشروع في الجريمة.²

ثالثاً: الركن المعنوي

يتحقق الركن المعنوي بتوافر القصد الجنائي، وهو علم الجاني بالواقع المرتبط بالعصابة وبجميع الوقائع المكونة للجريمة ومع ذلك يقوم إمداد العصابة بالمعونة. أما الإرادة وهي إرادة الجاني المتجهة القيام بالفعل المجرم وتحقيق النتيجة المباشرة الناتجة عن الفعل الذي يجرمه القانون أي إرادة الجاني إلى تحقيق النتيجة أي يقوم الشخص بتقديم أو تحويل أو نقل الأموال إلى العصابة.³

المطلب الثاني: تجريم نشاطات عصابات الأحياء

تعتبر نشاطات هذه العصابة ثمرة جهود مختلفة، أي هناك أكثر من شخص يتعاونون فيما بينهم على تحقيقها، وبالتالي هي مشروعهم الإجرامي الخاص بهم حيث

¹ ساكر نافع، مرجع سابق، ص 23.

² بن ناصر زهية، مرجع سابق، ص 38.

³ احمد خلفان المرشده، المواجهة الجنائية لتمويل الإرهاب في التشريعات الجنائية الدولية الامارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، جامعة الامارات العربية المتحدة، الامارات، 2019، ص 80.

يساهم كل منهم بدور في سبيل القيام بمشروعه، ويسأل جنائيا تبعا لمدى مساهمة كل مساهم في تلك الجريمة والتي يرتبطون بها ارتباط مادية ومعنوية. سنتناول في هذا المبحث إلى دراسة كل النشاطات المتعلقة بالعصابة، دعم أنشطة ونشر أفكار العصابة (فرع أول)، تقديم مكان للاجتماع أو الايواء فرع ثاني)، إخفاء عضو من الأعضاء قام بفعل إجرامي (فرع ثالث)، الاشتراك في مشاجرة أو عصيان أدت إلى وفاة (فرع رابع)، صناعة واستعمال الأسلحة البيضاء (فرع خامس)، التستر عن أعمال العصابات (فرع سادس)، جريمة التهديد (فرع سابع).

الفرع الأول: دعم أنشطة ونشر أفكار العصابة

وهي ترويج لأنشطة العصابة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومساعدتها للحصول على أكبر عدد من الأعضاء.

أولاً: الركن الشرعي

تنص المادة (23) الفقرة الثالثة من الأمر (20/03) بأنه: "من يدعم أنشطة أو أعمال عصابة أحياء أو ينشر أفكارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بعقوبة الحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 200.000 دج الى 500.000 دج".¹

ثانياً: الركن المادي

يشكل الركن المادي للجريمة مادياتها أي كل ما يدخل في كيانها وتكون له طبيعة مادية، أن قيام الجريمة على الركن المادي يجعل إقامة الدليل عليها أمرا سهلا، يقوم في هذه الجريمة على مساعدة الغير مباشرة للعصابة، حيث يقوم بحث وإثارة الشباب على الانخراط فيها وتحفيزهم للعمل معهم ونشر أفكارهم بتقديم وعود وهبات... الخ.²

¹ المادة 223 من الأمر رقم 20-03، مرجع سابق.

² احمد خلفان المرشده، مرجع سابق، ص 89.

ثالثاً: الركن المعنوي

تتجه إرادة الجاني عن علم إلى القيام بالنشاط والنتيجة، فالعلم والإرادة هما قوام القصد الجنائي، ويشترط وجود النية خاصة لدى الجاني التي تتمثل في دعم العصابة والتنظيمات الإجرامية ونشر افكارها في المجتمع.¹

الفرع الثاني: تقديم مكان للاجتماع او الايواء

لابد للعصابة أن يكون لها مكان للاجتماع وتخطيط لأعمالها، لذلك يقوم أحد الأفراد أو شخص ما يملك مسكن أو ملجأ بإعطائه لأفراد العصابة كهدية أو هبة، وهذا ما سنتناوله في هذا الفرع.

أولاً: الركن الشرعي

تعاقب المادة (23) في فقرتها الرابعة من الأمر (20/03) كل من يقدم لعضو أو أكثر من أعضاء عصابة احياء مكانا للاجتماع او الايواء بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة مالية من 200.000 دج الى 500.000 دج.²

ثانياً: الركن المادي

يتحقق الركن المادي بتحقق الفعل الاجرامي، وهو كل من قدم أو أهدي مسكن أو ملجأ أو غرفة لفرد من العصابة بغرض الاجتماع فيه لممارسة اللصوصية أو اعمال العنف ضد أمن الدولة أو ضد السكينة العامة.

تعد صورة من صور الاشتراك، وهذا ما اشارت اليه المادة 43 من ق.ع كل من قدم مسكنا او ملجأ للجناة وهي تشكل أحد اشكال المساعدة اللاحقة لتتمام الجريمة.³

¹ ا حسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، الطبعة الثالثة عشر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 199.

² المادة 423 من الأمر رقم 20-03، مرجع سابق.

³ اوهابوية عبد الله، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، الطبعة الثالثة، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 302.

ثالثا: الركن المعنوي

لا تكفي الأعمال المادية وحدها لاعتبار من يقترفها شريكا في الجريمة، بل يجب أن يكون من ارتكبها قصد المشاركة في الجريمة التي وقعت، أي أن جريمة الشريك هي جريمة عمدية، إذا كان الجاني على علم بغرض العصابة وقام بتقديم مسكن أو الملجأ أو مكان للاجتماع ليمدهم يد المساعدة.¹

الفرع الثالث: إخفاء عضو من أعضاء قام بفعل إجرامي

وهي هروب الجاني بعد قيامه بجناية أو جنحة، بعدها يقوم قريب له أو صديقه بإخفائه من قبضة الأمن، ويكون ذلك بعد علمه بأنه تسبب في قتل أو الجرد ... إلخ، ووجوب تقديمه أو التبليغ عنه إلى الشرطة.

أولا: الركن الشرعي

تنص المادة (23) الفقرة 5 من الامر (20/03) بأن من يخفي عمدا عضو من أعضاء عصابة الأحياء وهو يعلم أنه ارتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر وأنه محل بحث من السلطات القضائية.²

ثانيا: الركن المادي

يتمثل الركن المادي في سلوك الجاني لقيامه بإخفاء متهم في جنحة أو جنحة أو محكوم عليه في جنحة أو جنحة مع توفير مسكن امن عن أعين السلطات، وهو مطلوب لدى الأمن ومتواجد في مكان يعلمه الشخص المخفي ويتردد عليه في ذلك المكان ويوفر له مكان للمعيشة حتى لو لم يكن ذلك المكان ملكا لشخص المخفي.³

¹ لعزيزي نهاد، مرجع سابق، ص 66.

² في المادة 23/05 من الأمر رقم 20-03، مرجع سابق.

³ بن ملوكة كوثر، جنحة إخفاء الأشياء في القانون الجنائي للأعمال، مذكرة نيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون الأعمال المقارن، جامعة وهران، وهران، 2012/2013، ص 56.

ثالثاً: الركن المعنوي

يتمثل الركن المعنوي للجريمة في عنصري العلم والإرادة، أي أن يكون الشخص الذي أخفى المتهم على علم أنه قام بجناية أو جنحة أو محكوم عليه أو هارب من العدالة وانصرف إرادته، رغم ذلك إلى القيام بإخفائه وتوفير مكان آمن له بعيد عن أعين السلطات.¹

الفرع الرابع: الاشتراك في مشاجرة أو عصيان أدت إلى وفاة

المشاجرة هي معاركة يتبادل فيها شخصين (2) أو عدد من الأشخاص بالضرب والجرح العمديين بأنواعه المختلفة، بما في ذلك الضرب والجرح العمديين المؤدي إلى الوفاة دون قصد إحداثها.

أولاً: الركن الشرعي

نصت المادة (25) من الامر (20/03): "دون الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في التشريع المعمول به، يعاقب بالحبس من خمس (5) سنوات إلى خمس عشر (15) سنة وبغرامة مالية من 500.000 دج إلى 1.500.000 دج من اشترك في مشاجرة أو في عصيان أو في اجتماع بين عصابات الأحياء وقعت أثناءه أعمال العنف أدت إلى وفاة أحد أفرادها.

ويكون عقوبة السجن المؤبد، إذا ترتب على المشاجرة أو العصيان أو الاجتماع وفاة من غير أعضاء العصابة.

إذا وقع ضرب أو جرح أثناء المشاجرة أو العصيان أو الاجتماع المنصوص عليهما في هذه المادة، تكون العقوبة من سنتين (2) إلى سبع (7) سنوات وغرامة 200.000 دج إلى 700.000 دج.

¹ بن ملوكة كوثر، مرجع سابق، ص58.

ويضاعف الحد الأدنى للعقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة

إذا وقعت المشاجرة أو العصيان أو الاجتماع ليلاً.¹

ثانياً: الركن المادي

لا قيام لأي جريمة بدون نشاط خارجي يصدر من الجاني وتدركه الحواس والذي يكون العنصر الأول في الركن المادي لهذه الجريمة حيث ينسحب إلى كل نشاط ارادي يؤدي إلى وفاة الضحية، لكن دون قصد إحداث النتيجة أي هذا النشاط يأتي عن غير إرادة الجاني في القتل أو الضرب أو المفضي إلى الوفاة.²

لكي يقوم الركن المادي لجريمة القتل الخطأ لا بد أن تتوفر الرابطة السببية بين نشاط الجاني والنتيجة الاجرامية التي هي الوفاة، بمعنى أن يكون النشاط هو السبب المباشر للحصول النتيجة، وانتقت هذه العلاقة انتقت النتيجة.³

ثالثاً: الركن المعنوي

يتمثل في الخطأ بحيث أن جريمة القتل تخلو من نية المساس بحياة أو صحة الضحية ولكنه يفترض أن ترتكب عن طريق الخطأ، فالخطأ هو الركن المميز للجريمة فإذا لم يتوفر في حق الفاعل خطأ.

العلاقة السببية هنا هي ارتباط النتيجة المترتبة أو الوفاة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالفعل الصادر عن الشخص، وفي حالة عدم إثبات وجود علاقة هنا لا تتم محاكمة الشخص جنائياً.⁴

¹ المادة 25، من الأمر رقم 20-03، مرجع سابق.

² جمال نجيمي، القتل العمد وأعمال العنف في التشريع الجزائري (دراسة قانونية بين التشريع الجزائري والفرنسي والمصري على ضوء الاجتهاد القضائي في هذه الدول)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 345.

³ محمد صبحي نجم، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم الخاص، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 55.

⁴ مختار محمد، جريمة القتل الخطأ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص علم الاجرام والعلوم الجنائية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016/2017، ص 26.

الفرع الخامس: صناعة واستعمال الأسلحة البيضاء

إن صناعة والمتاجرة بأسلحة غير الشرعية أصبحت اليوم من أكثر الجرائم خطورة على المستوى العالمي والوطني على حد سواء، ونظرا لخطورة جريمة استعمال والمتاجرة بها شدد المشرع الجزائري للعقوبة، وهذا ما سنتناوله في هذا الفرع.

أولا: الركن الشرعي

نصت المادة (26) من الامر (20/03) على: "يعاقب بالحبس من خمس (5) سنوات إلى اثني (12) سنة وبغرامة مالية من 500.000 دج الى 1.200.000 دج كل من يصنع أو يصلح سلاحا أبيض داخل ورشة مشروعة أو غير مشروعة أو في أي مكان آخر، أو يستورد أو يوزع أو ينقل أو يبيع أو يعرض للبيع أو ليشتري قصد البيع أو يخزن الأسلحة البيضاء لفائدة عصابة احياء، مع علمه بغرضها".¹

ثانيا: الركن المادي

يكمن الركن المادي في صنع أو بيع أو شراء أدوات ومواد صممت خصيصا للقتل، بهدف تزويد الأفراد أو الجماعات بالأسلحة والذخائر بنية الحصول على منفعة أيا كان نوعها. تنص المادة الأولى من الأمر (97/06): "يحظر عبر كامل التراب الوطني مع مراعاة الأحكام المقررة في هذا الأمر لصناعة العتاد الحربي والأسلحة والذخيرة كما هي محددة ومصنفة في المواد 1 و2 و3 و4، كما يمنع استيراد ذلك وتصديره والمتاجرة به وحيازته وحمله ونقله... الخ".²

¹ المادة 26، من الأمر رقم 20-03، مرجع سابق.

² الامر 97/06 المؤرخ في 12 رمضان 1417 الموافق ل 21 جانفي 1997 المتعلق بالعتاد الحربي والأسلحة والذخيرة.

وعليه يتمثل السلوك الاجرامي في جريمة استعمال والمتاجرة الأسلحة البيضاء كل من صنع أو باع أو أصلح أو يشتري سلاح بهدف اجتياح مدينة أو منزل أو محل أو المهاجمة أو الاعتداء على الناس، واستعماله في المشاجرة.¹

ثالثا: الركن المعنوي

تعتبر هذه الجريمة جريمة عمدية تشترط لقيامها توفر القصد الجنائي العام وهو العلم والإرادة، أي علم الجاني بأن الفعل الذي يريد ارتكابه يتمثل في جريمة استعمال الأسلحة ويعاقب عليها القانون، وأن فعله هذا سيجتري عليه أضرار خطيرة مع ذلك تتراد تحقيق النتيجة.²

الفرع السادس: التستر عن اعمال العصابات

غير المشروعة سواء كانت جريمة عادية أو يكون التستر في هذه الحالة عمدة على الأفعال متعلقة بعصابات الأحياء.

أولا: الركن الشرعي

نصت المادة (27) من الأمر نفسه: "يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2) وبغرامة من 60.000 دج الى 200.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من يعلم بالشروع في ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر أو بوقوعها فعلا ولم يخبر السلطات المختصة".³

ثانيا: الركن المادي

يتمثل الركن المادي في هذه الجريمة في إخفاء وعدم إخبار السلطات عن التصرفات غير المقبولة التي يرتكبها أعضاء العصابة سواء بالتكتم على تصرفاتهم أو

¹ كارولين يوسف، تجارة الأسلحة وأثرها في انتهاكات حقوق الانسان، ط1، منشورات الزين الحقوقية، لبنان، 2013، ص 29.

² أمنة تازير، واقع المتاجرة بالأسلحة في الجزائر دراسة في الممنوع، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الأخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 11/05/2020، ص 100.

³ المادة 27، من الأمر رقم 20-03، مرجع سابق.

إخفاءها وعدم تبليغ السلطات بمجرد العلم علم بوجود مخططات أو أفعال غير قانونية¹ وغيرها من النشاطات الماسة بأمن الدولة.

ثالثا: الركن المعنوي

يقوم الركن المعنوي في هذه الجريمة على القصد الجنائي، أي قيام المتستر بالتستر مع علمه بأنه يخالف القانون، ومع ذلك تتصرف إرادته إلى تحقيق تلك النتيجة.²

الفرع السابع: جريمة التهديد

التهديد هو كل قول أو كتابة من شأنه إلقاء الرعب والخوف في قلب الشخص المهدد من ارتكاب الجاني للجريمة ضد النفس أو المال أو إفشاء أو نسبة أمور مخدشه للشرف، وقد يحمله التهديد تحت تأثير ذلك الخوف إلى إجابة الجاني إلى ما ابتغى متى اصطحب التهديد بطلب،³ سنتناول أركان هذه الجريمة في النقاط التالية:

أولا: الركن الشرعي

تنص المادة (28) من الامر (20-03): "يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 100.000 دج الى 500.000 دج كل من يلجأ إلى الانتقام أو الترهيب أو التهديد بأي طريقة كانت أو بأي شكل من الأشكال ضد الضحايا أو الشهود أو المبلغين أو أفراد عائلاتهم وسائر الأشخاص وثيقي الصلة بهم".⁴

¹ حسين بن عشي، جريمة الامتناع عن اخبار السلطات في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد3، الجزائر، ص 302.

² امحمد فهد سعيد القحطاني، المسؤولية الجنائية عن جريمة التستر، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، السعودية، 2006، ص 32.

³ المرصفاوي، حسن صادق، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، منشأة المعارف، مصر، د.س، ص14.

⁴ المادة 28، من الأمر رقم 20-03، مرجع سابق.

ثانيا: الركن المادي

يتمثل الركن المادي لهذه الجريمة في تهديد المجني عليه عبارات من شأنها إزعاجه أو إلقاء الرعب في نفسه، وبين المشرع أنه لقيام هذه الجريمة يجب أن يكون التهديد إما بالقتل أو السجن أو أي اعتداء آخر يعاقب عليه بالإعدام أو السجن المؤبد وهذا ما يشير إلى ضرورة أن يكون التهديد بأمر على درجة عالية من الجسامة.¹

ثالثا: الركن المعنوي

ويقصد به إدراك الجاني وقت اقترافه الجريمة أن قوله أو كتابته من شأن أيهما أن يزعج المجني عليه وقد يترجمه في صور التهديد المصحوب بشرط أو أمر بأداء ما هو مطلوب أو فعل ما هو مأمور به و لا عبرة بالبواعث إذ لا شأن لها البتة بالقصد الجنائي الخاص بالجريمة و إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هي أنه هدد المجني عليه كتابة بارتكاب جريمة معاقب عليها بالقتل تهديدا مصحوبا بطلب نقود فالقصد الجنائي هو أن يقوم بدهن المتهم وقت تحريره الكتابة أن فعلته هذه قد يترتب عليها أن يؤدي المجني عليه الطلب مرغما، وعلمنا ليس بشرط أن يكون هدف الجاني تحقيق الشيء المهدد به لأن التهديد كما سبق و أن ذكرنا هو جريمة من النوع الخاص يعاقب عليها القانون ما يحدثه التهديد في ذاته من رعب في نفس المجني إذا كان العزم على تحقيق التهديد ليس شرطا لتكوين الجريمة. فيجب على الأقل أن يكون التهديد جديا بدرجة تكفي لجعل الشخص المقصود به يعتقد تحقيقه بحيث يجب أن يكون التهديد من شأنه التأثير في نفس المجني عليه وأن يكون المهدد عالما بمبلغ هذا التأثير.²

المطلب الثالث: ظروف التشديد والتخفيف

لمكافحة تفشي ظاهرة النشاط الإجرامي لعصابات الأحياء التي عرفت تناميا في السنوات الأخيرة، خاصة المدن الكبرى بسبب ضعف سلطة الدولة، مما يقتضي زيادة في

¹ جريمة التهديد في القانون الجزائري، مقال منشور على com.jordan_lawyer بتاريخ 05/06/2021.

² جريمة التهديد في القانون الجزائري، مرجع سابق.

إجراءات الردع القانوني لحماية المواطنين وممتلكاتهم من هذه العصابات الإجرامية. وهذا ما تميز به الأمر (20/03) المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها، هو زيادة الردع القانوني وتشديد العقوبات.

الفرع الأول: ظروف التشديد

نص القانون الجديد على عقوبات متعددة بحق عصابات الأحياء، فمن ينتمي إليها أو يشارك فيها بأي من أعمالها أو يقوم بتجنيد شخص أو أكثر لصالحها، تتراوح عقوبته ما بين ثلاثة وعشر سنوات. بالإضافة إلى غرامات مالية كبيرة تتراوح ما بين 300.000 دج إلى 1000.000 دج.

كما شدد القانون العقوبات على كل من يترأس عصابة وجعل عقوبته تتراوح ما بين عشرة وعشرون سنة، وغرامة مالية ما بين مليون ومليونين دج.¹ مع رفع الحد الأدنى للعقوبة الى 15 سنة في حالة ارتكاب الجريمة تحت أي ظرف من الظروف التالية أو أكثر:

- تجنيد طفل أو أي شخص آخر بسبب ضعفه الناتج عن إعاقة أو عجز بدني او ذهني؛
- اقتحام حرمة منزل؛
- استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- حمل أو استعمال سلاح ناري أو زجاجات حارقة أو العاب نارية أو شهب أو مفرقات أو مولدات أو الرذاذ المعجز أو مسيل الدموع أو استعمال كلاب معدة للهجوم؛
- ارتكاب جريمة تحت تأثير المخدرات أو المؤثرات العقلية؛

¹ أمال زاوي، استراتيجية المشرع الجزائري في مكافحة العصابات، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، جامعة لونيبي على البلدية 2، الجزائر جويليا، 2021. ص 1456 .

- ارتكاب من قبل 12 شخص؛ في هذه الحالات نص المشرع بدون الإخلال بالأحكام الفقرة الثانية من المادة (22) فإنه يضاعف الحد الأدنى لعقوبة الحبس المنصوص عليها في هذا الأمر.¹

وطبقا لنص المادة (31) من هذا الأمر فإنه يعاقب على الشروع ارتكاب الجرح المنصوص عليها في هذا الأمر العقوبات المقررة للجريمة التامة وبهذا الخصوص نجد أنه في قانون العقوبات يعاقب على الشروع في الجنايات بينما لا يعاقب على الشروع في الجرح إلا في وجود نص.²

تعاقب المادة (36) أيضا كل من يقوم بالتحريض بأي وسيلة على ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر، يعاقب نفس العقوبة المقررة للفاعل.³ كما تتم مضاعفة العقوبات المقررة للجرائم المنصوص في حالة العود في نص المادة 37.⁴

الفرع الثاني: ظروف التخفيف

تتمثل ظروف التخفيف لتقدير القاضي في تخويله حق تخفيف العقوبة ضمن الحدود التي عينها القانون، وهي تتعلق بمادية العمل الإجرامي ولشخص المجرم الذي ارتكب هذا

¹ رياض بركات، مسيكة صالح، البيات الوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها، قراءة في الامر الرئاسي (20/03) المؤرخ في 30 اوت 2020، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد السادس، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جوان، 2021، ص 45.

² المادة (30) من ق ع: «كل المحاولات لارتكاب جناية تبديء بالشروع في التنفيذ أو بأفعال لا لبس فيها تؤدي مباشرة إلى ارتكابها تعتبر كالجناية نفسها إذا لم توقف أو لم يخب أثرها إلا نتيجة لظروف مستقلة عن إرادة مرتكبها حتى ولو لم يمكن بلوغ الهدف المقصود بسبب ظرف مادي يجهله مرتكبها».

³ تعريف التحريض المادة (81) من قانون العقوبات الأردني تنص على أنه: "يعد محرضا من حمل أو حاول أن يحمل أن شخصا آخر على ارتكاب جريمة بإعطائه نقودا أو بتقديم هدية له أو حاول أن يحمل شخصا آخر على ارتكاب جريمة بإعطائه نقودا أو بتقديم هدية له أو بالتأثير عليه بالتهديد أو بالحيلة أو الخديعة أو بصرف النقود أو بإساءة الاستعمال في حكم الوظيفة".

⁴ تعريف العود: هو العودة إلى الاجرام بمعنى ارتكاب المتهم لجريمة جديدة مع العلم أنه قد سبق الحكم عليه بعقوبة من أجل جريمة سابقة، ويعتبر العود للجريمة من الظروف الشخصية العامة المشددة للعقاب وهذا ما يكشف عن الخطورة الاجرامية لدى الجاني..

العمل وبمن وقعت عليه الجريمة، وكذلك كل ما أحاط ذلك العمل ومرتكبه والمجني عليه من الملبسات والظروف بلا استثناء.¹ حيث تناول المشرع حالات الاستفادة من الأعدار المعفية من العقوبات المنصوص عليها في الأمر (20/03) والمنصوص عليها في قانون العقوبات.

حالات التبليغ:

نص المادة (33) على كل من قام بارتكاب أو المشاركة في الجريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر بإبلاغ السلطات الإدارية والقضائية بالجريمة. قيام كل من ارتكب أو شارك في الجريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر بالمساعدة على معرفة مرتكبيها أو بالقبض عليهم.

وعلى أن يتم ذلك قبل مباشرة أي إجراء من إجراءات المتابعة.²

كما نص المشرع على تخفيض العقوبة المقررة إلى النصف في حالة قيام أي شخص ارتكب أو شارك في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر وذلك بعد مباشرة إجراءات المتابعة بالمساعدة في القبض على شخص أو أكثر من الأشخاص الضالعين في ارتكابها أو كشف هوية من ساهم في ارتكابها.³

لا يستفيد من ارتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر من الظروف المخففة إلا في حدود نص الحد الأدنى للعقوبة المقررة قانوناً.

¹ عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، الجزء الأول، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 389.

² أمال زواوي، مرجع سابق، ص 1456.

³ المادة 33/02 من الأمر رقم 20-03، المرجع السابق.

الخاتمة

مما سبق من هذه الدراسة يمكننا الدراسة يمكننا القول، أن المشرع الجزائري قد انتهج سياسة الردع من خلال الأمر (20/03) وذلك بتسليط عقوبات جد قاسية تصل إلى (20) سنة على كل الجرائم المتعلقة بعصابات الأحياء، كما جرم أيضا الالتحاق أو الانخراط بها أو حتى تدعيمها ماديا أو التستر على نشاطاتها.

كما أرفق المشرع الجزائري في الأمر جملة من التدابير والاستراتيجيات الوقائية كخطوة إستباقية لتفادي وقوع مثل هذا النوع من الجرائم وذلك بإشراك كل مكونات المجتمع من إدارات ومؤسسات وطنية ومنظمات جماهيرية.

إلا أنه من وجهة نظرنا نحن الطلاب فيما تعلمناه طيلة السنوات الدراسية ومن مكتسباتنا القبلية؛ نرى أن هذا القانون لا يجسد إلا ركنة واحدة من أركان العقوبة الا وهو الردع العام وهذا التجسيد يبقى نسبيا إلى حين القيام بدراسات إحصائية لمنحى تصاعد جرائم عصابات الأحياء أم تدنيه حتى يمكن الحكم على هذا القانون وتقييم مدى نجاعته وفعالته في محاربة الجريمة.

أما فيما يخص الردع الخاص فهم غير متوفر عموما، كون أصغر الشباب إذا ما عوقب بلحد العقوبات فانه يغادر المؤسسة العقابية كهلان لم نقل شيئا.

من وجهة نظرنا البسيطة نرى أن رفع سقف العقوبات إلى غاية (20) سنة ليس حلا المجابهة الجريمة فلقد كان بإمكان المشرع الجزائري ان يضيف ركنين من الأركان إلى العقوبة الا وهما الزجر والايلام.

مع تخفيض السقف الأعلى للعقوبة إلى (10) سنوات، ويكون ذلك بالإلزام المدانين بهذه الجرائم بالأعمال الشاقة والصناعية وبهذا تكون الدولة قد وفرت يد عاملة شبه مجانية عوض الانفاق على هؤلاء المساجين طيلة (20) سنة.

يمكن القول أن المشرع قد خطى خطوة جد إيجابية بانتهاجه استراتيجية جديدة في مجابهة هذا النوع من الجرائم الخاصة باستصدار خاص لمكافحة انتشار النشاط الاجرامي لعصابة الأحياء واستثناء المعاقبين جراء ارتكاب هذه الجرائم من إجراءات العفو التي يتم

اتخاذها في المناسبات الرسمية، وهذا يعد خطوة استباقية لمحاربة العصابات حيث يمكن أن تكون مشروع أي عصابة من العصابات العالمية التي تهدد وتمس أمن الدولة.

لكن الاستراتيجية الموضوعة للوقاية من عصابات الأحياء كفيلة بالحد من نشاط عصابات الأحياء من خلال:

- تفعيل دور الهيئات والمنظمات وجمعيات المجتمع المدني للقيام بدورها في التحسيس وتوعية المواطنين بمخاطر عصابات الأحياء واستغلالها من طرف تجار المخدرات وافراد الجرائم المنظمة؛

_ تكفل الدولة بحماية ضحايا عصابات الأحياء وكذا الشهود؛

- إشترك الحكومة بمكوناتها الوزارية والمؤسسات والإدارات العمومية التابعة لقطاعاتها الوزارية خاصة المختصة منها مع كل المتدخلين في مجال الوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها؛

- تحديد العناصر التي غرر بها وحماية من وقع تحت طائلة التهديد؛

في نهاية هذا البحث الذي تناولنا في آليات الوقاية والحماية من جرائم عصابات الأحياء ومكافحتها، لا بد لنا من طرح بعض التوصيات لمعالجة نواحي النقص في هذه الظاهرة؛

_ نقترح على المشرع تعديل السقف الأعلى للعقوبة الى عشر سنوات، ويكون ذلك بإلزام المدانين بهذه الجرائم بالأعمال الشاقة والصناعية؛

- إعادة النظر في عمليات الترحيل ودراساتها جيدة، لاستبعاد تجمعات المجرمين في هذه الاحياء؛

- توفير التغطية الأمنية الكافية في المجمعات السكنية؛

- السرعة في تنفيذ آليات الوقاية وتجسيدها ميدانيا؛

- تشجيع الباحثين الجنائيين على إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المتخصصة في جرائم عصابات الاحياء.

قائمة

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1/ القرآن الكريم.

ثانياً: النصوص القانونية

- قانون رقم 16/60، المؤرخ في 1/1/1960، المتضمن قانون العقوبات الأردني، جريدة رسمية رقم 1487، المعدل والمتمم.
- قانون رقم 66/156، المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم.
- قانون رقم 66/155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، الذي يتضمن قانون الإجراءات الجزائية.
- الأمر رقم 111/69 الصادر سنة 1969، المتضمن قانون العقوبات العراقي، المعدل والمتمم.
- الأمر 97/06 المؤرخ في 12 رمضان 1417 الموافق ل 21 جانفي 1997، المتعلق بالعتاد الحربي والأسلحة والذخيرة.
- الأمر رقم 03/95 الصادر سنة 2003، المتضمن قانون العقوبات المصري، المعدل والمتمم.
- الأمر 06/01 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق ل 20 فبراير سنة 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد مكافحته.
- الأمر 09/02 المؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير سنة 2009، يعدل ويتمم الأمر 71/57 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1391 الموافق ل غشت 1971، المتعلق بالمساعدة القضائية.
- الأمر 20/03 المؤرخ في 31/08/2020، المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 51.

ثالثا: الكتب

- سليمان عبد المنعم، علم الإجرام والجزاء، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، الجزء الأول، الطبعة الرابعة عشر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- المرصفاوي، حسن صادق، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، منشأة المعارف، مصر، د. ن. أوهابيه عبد الله، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، الطبعة الثالثة، دار هومة، الجزائر، 2012.
- إيمان بن سالم، جريمة التجنيد الإلكتروني للإرهاب وفقا لقانون العقوبات الجزائري، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي الحربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الجزائر، 2018.
- جمال نجيمي، القتل العمد وأعمال العنف في التشريع الجزائري (دراسة قانونية بين التشريع الجزائري والفرنسي والمصري على ضوء الاجتهاد القضائي في هذه الدول)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- عادل قورة، محاضرات في قانون العقوبات الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
- عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، الجزء الأول، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- كارولين يوسف، تجارة الأسلحة وأثرها في انتهاكات حقوق الانسان، الطبعة الأولى، منشورات الزين الحقوقية، لبنان، 2013.
- محمد صبحي نجم، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم الخاص، الطبعة السادسة، الجزائر، 2005.

رابعاً: المذكرات

- بن ناصر زهية، جريمة تكوين جمعيات الأشرار ومساعدة المجرمين عليها المادة 176 ق ع ج، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، قانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2017.
- توميات يوسف، الركن المعنوي في الجريمة، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجنائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص شريعة وقانون، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2020/2019.
- دحماني محند اومحاند، نايت العربي، الشروع في الجريمة، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون، تخصص قانون الجنائي العلوم الإجرامية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017. -ساكر نافع، الاشتراك في الجريمة في القانون الجزائري والمقارن، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الجنائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015
- سنيينة سارة، التحريض على الجريمة في القانون العقوبات الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص علم الإجرام والعلوم الجنائية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017.
- سهيلو سارة، آليات مكافحة الجريمة المنظمة، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، قانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019/2018.
- عريوة عقيلة، آليات تحريك الدعوى العمومية في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، قانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق جامعة محمد خيضر، المسيلة، 2019/2018.

- لعزيزي نهاد، المساهمة في الجريمة، دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، تخصص قانون عام داخلي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013/2014

- مختار محمد، جريمة القتل الخطأ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص علم الإجرام والعلوم الجنائية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016/2017

خامسا: الرسائل الجامعية

- أحمد خلفان المرشدة، المواجهة الجنائية لتمويل الإرهاب في التشريعات الجنائية لدولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية)، رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات، 2019.

- بن ملوكة كوثر، جنحة إخفاء الأشياء في القانون الجنائي للأعمال، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون الأعمال المقارن، جامعة وهران، وهران، 2013.

- محمد فهد سعيد القحطاني، المسؤولية الجنائية عن جريمة التستر، رسالة مقدمة استكمالاً للمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، السعودية، 2006.

سادسا: المقالات

- أوكيل محمد أمين، مشاركة المجتمع في التصدي لظاهرة الفساد في الجزائر، الأسس، الآليات والتحديات، مخبر فعلية القاعدة القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2019.

- حسن حماد حميد، زينب علي حميد، المواجهة الجنائية لجريمة تشكيل العصابة (دراسة تحليلية)، كلية جامعة البصيرة، العراق، 2019.

سابعا: الأحكام القضائية.

- قضية رقم 114 لسنة 21 قضائية "دستورية"، بتاريخ الثاني والعشرون من يونيو سنة 1999، المتضمن مبادئ الحكم: الرقابة على دستورية القوانين جنائي حرية شخصية مبدأ خضوع الدولة القانون، مكتبة حقوق الانسان، جامعة منيسوتا.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخامسة والعشرون (25)، مؤرخ في 15 نوفمبر 2000، متضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، مكتبة حقوق الانسان، جامعة منيسوتا .

ثامنا: المجالات

- أمال زاوي، استراتيجية المشرع الجزائري في مكافحة العصابات، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، جامعة لونيبي علي البلدية 2، الجزائر، جويليا 2021.
- آمنة تازير، واقع المتاجرة بالأسلحة في الجزائر (دراسة في الممنوع)، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الأخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 11/05/2020

- حسين بن عشي، جريمة الامتناع عن إخبار السلطات في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 03، الجزائر.
- رياض بركات، مسيكة صالح، آليات الوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها، قراءة في الأمر الرئاسي (20/03)، المؤرخ في 30 اوت 2020، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد السادس، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جوان، 2021.

تاسعا: المواقع الالكترونية

- ل. أمال، جريمة تكوين جمعية أشرار، مقال منشور على موقع djelfa.info، بتاريخ 02/02/2010، على الساعة 03:48

- سميرة بيطام، جرائم عصابات الأحياء بين تنوع الفعل الإجرامي واحتواء القانون، مقال منشور على موقع djazair.com بتاريخ 25/05/2021
- تشكيل عصابات الأحياء، مقال منشور على موقع <https://jordan-lawyer.com> بتاريخ 01/10/2020
- جريمة التهديد في القانون الجزائري، مقال منشور على <https://jordan-lawyer.com> بتاريخ 05/06/2021
- أسماء بهلولي، لجان مكافحة عصابات الأحياء وصلاحياتها، مقال منشور على موقع omechoroukoline.c بتاريخ 09/04/2021 على الساعة 14:00
- بلقاسم زغماتي، عصابات الأحياء، قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مشروع الوقاية من عصابات الأحياء، مقال منشور في موقع radioalgerie بتاريخ 28/09/2020 على الساعة 21:00.

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
/	كلمة شكر
/	الإهداء
/	قائمة المختصرات
أ	مقدمة
الفصل الأول: آليات الحماية والوقاية من جرائم عصابات الأحياء	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: دور اللجان الوقائية والتدابير القانونية لحماية ضحايا جرائم عصابات الأحياء
08	المطلب الأول: دور اللجان الوقائية في جرائم عصابات الأحياء
09	الفرع الأول: اللجنة الوطنية لوقاية من عصابات الأحياء
10	الفرع الثاني: اللجنة الولائية لوقاية من عصابات الأحياء
11	المطلب الثاني: التدابير القانونية لحماية ضحايا جرائم عصابات الأحياء
12	الفرع الأول: دور الدولة في إعداد استراتيجية للوقاية من عصابات الأحياء
12	الفرع الثاني: دور الإعلام للوقاية من عصابات الأحياء
13	الفرع الثالث: دور المجتمع المدني لوقاية من عصابات الأحياء
14	المبحث الثاني: القواعد الإجرائية والأحكام الجزائية والتدابير الوقائية
14	المطلب الأول: القواعد الإجرائية
14	الفرع الأول: تحريك النيابة العامة للدعوى العمومية
15	الفرع الثاني: تأسيس الجمعيات الوطنية الناشطة في هذا المجال كطرف مدني
16	الفرع الثالث: إمكانية اللجوء الى أساليب التحري الخاصة المنصوص عليها في التشريع
17	المطلب الثاني: الأحكام الجزائية
17	الفرع الأول: العقوبات الأصلية
20	الفرع الثاني: العقوبات التكميلية
21	المطلب الثالث: التدابير الوقائية
22	الفرع الأول: المساعدة القضائية
23	الفرع الثاني: الإجراءات الخاصة بوقاية ضحايا والشهود
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لجرائم عصابات الأحياء	
25	تمهيد
26	المبحث الأول: مفهوم عصابات الأحياء
26	المطلب الأول: تعريف المشرع الجزائري لعصابات الأحياء

فهرس المحتويات

26	الفرع الأول: تعريف قانون العقوبات لجمعيات الأشرار
27	الفرع الثاني: تعريف عصابات الأحياء في الأمر (03/20)
28	المطلب الثاني: لمحة عن عصابات الأحياء في سلفادور
28	الفرع الأول: نشأة عصابات الأحياء في سلفادور وتطورها
30	الفرع الثاني: التدابير الناجحة التي اعتمدها الحكومة السلفادورية للحد من عصابات الأحياء
31	المبحث الثاني: الجرائم المتعلقة بعصابات الأحياء
31	المطلب الأول: تجريم انشاء العصابات وتنظيمها
31	الفرع الأول: انشاء وتنظيم عصابة
33	الفرع الثاني: الانخراط والمشاركة في العصابة
35	الفرع الثالث: تجنيد الأشخاص لصالح العصابة
36	الفرع الرابع: رئاسة العصابة أو قيادتها
37	الفرع الخامس: شجيع وتمويل العصابة
38	المطلب الثاني: تجريم نشاطات عصابة الأحياء
39	الفرع الأول: دعم أنشطة ونشر أفكار العصابة
40	الفرع الثاني: تقديم مكان للاجتماع أو الايواء
41	الفرع الثالث: إخفاء عضو من أعضاء قام بفعل جرمي
42	الفرع الرابع: شترك في مشاجرة أو عصيان أدت الى وفاة
44	الفرع الخامس: صناعة واستعمال الأسلحة البيضاء
45	الفرع السادس: التستر عن أعمال العصابات
46	الفرع السابع: جريمة التهديد
47	المطلب الثالث: الظروف التشديد والتخفيف
48	الفرع الأول: ظروف التشديد
49	الفرع الثاني: ظروف التخفيف
51	الخاتمة
54	قائمة المراجع
61	فهرس المحتويات
	ملخص

الملخص

ملخص

تعد ظاهرة العصابات الأحياء ظاهرة إجرامية خطيرة، من أهم الجرائم التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة؛ وتتميز بمراحل متعددة لكي تستطيع الوصول إلى غايتها الاجرامية فطابع الخطورة التي تتسم به هو فعل تشكيل العصابة ومصدره في خطورة الفاعلين بل الفعل لا الفاعل. وفي سبيل الحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها انتهج المشرع الجزائري سياسة جنائية وذلك بسن مجموعة من النصوص القانونية التي من شأنها الوقاية من هذه الجريمة.

Le phénomène des gangs vivants est un phénomène criminel grave, l'un des crimes les plus importants qui menacent la sécurité et la stabilité des sociétés en général et de la société algérienne en particulier. Il se caractérise par de multiples étapes afin de pouvoir atteindre son objectif criminel. La nature du danger qui le caractérise est l'acte de former le gang et sa source est le danger des acteurs, mais plutôt l'acte, pas l'acteur. Afin de réduire et d'éliminer ce phénomène, le législateur algérien a adopté une politique pénale en édictant un ensemble de textes juridiques qui empêcheraient ce crime.